وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Boudiaf M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département Sciences de Économiques

جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنـوان

أهمية التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسة الإقتصادية
دراسة حالة المؤسسة العمومية لصناعة الاقمشة (تيندال) المسيلة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية ونقود

إعداد الطـــالب:
سلماني طارق

إشراف الاستاذ:
لقليطي الأخضر

2015/2014

شكر وعرفان

قال تعالى: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٩﴾ ﴾ النمل

قبل كل شيء شكرا لله عز و جل الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم وأعطانا من القوة و القدرة ما تحتاج للوصول إلى هذا المستوى وإتمام هذا العمل المتواضع.

نتقدم بأرقى و أسمى عبارات الشكر الجزيل إلى من يقول فيهم الشاعر:

قم للمعلم وفه التبجيل كاد المعلم أن يكون رسولا

وبالأخص الأستاذ المشرف " لقليطي الأخضر " والذي لم يبخل علينا بإرشاداته و توجيهاته.

كما نتقدم بالشكر لكل من ساعدنا في انجاز هذا العمل.

إلى كل أستاذ علمنا حرفا خاصة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

وفي الأخير أتمنى من الله عز وجل أن يرشدنا إلى سواء السبيل ويحقق هدفنا النبيل ، فإن أصبت فمن الله وحده وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان.

طارق

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

"قل أعملوا فسيرى الله عملكم"

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل الا بشكرك ولا يطيب النهار الا بطاعتك ولا تطيب اللحظات الا بذكرك ولا تطيب الاخرة الا بحظورك ولاتطيب الجنة الا برؤيتك الله جل جلاله

الى من بلغ الرسالة وأدى الامانة ةنصح الامة الى نبي الرحمة ونور العالمين محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم

الى من كلله الله بهيبة والوقار، الى من علمني العطاء دون انتظار الى من احمل اسمه بكل افتخار، وارجو من الله ان يمده بالعمر لترى الثمار حان قطافها بعد طول انتظار، وستبقى كلماتك نجوم اقتدي بها اليوم والغد والى الابد، ابي العزيز جمال أطال الله في عمرك بصحة والعافية

الى ملاكي في الحياة والى معنى الحب والى معنى الحنان والتفاتي الى بسمة الحياة بر الوجود لى من كان دعاؤها سر نجاخي وحنانها بلسم جراحي الى اغلى الحبايب امي العزيزة سليمة

الى من ارى التفاؤل بعينهم والسعادة بضحكاتهم والى شعلة الذكاء والنور أخواتي

الى كل الأهل والأقارب

تحياتي المعطره إليكم بالورد والياسمين شكرا لكم على كرم ضيافتكم وترحيبكم سعدت بمروركم المحمل بصداقة الحرف زملائي : سفيان ،عبد الرحمان سامي بلال أحمد محمد وزميلات حسيبة ، سمية، ريمة ، حنان، سهام .وكل من عرفتهم تمنياتي لكم بداوم والتوفيق والسعادة الأبدية

طارق سلماني

الفهرس العام

شكر وعرفان
إهداء
الفهرس العام..... I-III
فهرس جداول..... IV
فهرس أشكال..... V
المقدمة العامة ..... أ- د
الفصل الأول: مفاهيم الاساسية حول التحليل المالي
تمهيد.....13
المبحث الأول: مفهوم ومقومات ووظائف التحليل المالي.....14
المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي.....14
المطلب الثاني: مقومات وأساليب التحليل المالي 15
المطلب الثالث: وظائف ومعايير التحليل المالي.....18
المبحث الثاني: أهداف ونتائج والأطراف المهتمة بالتحليل المالي.....21
المطلب الأول: الأهداف العامة للتحليل المالي.....21
المطلب الثانيالتحليل المالي كأداة لتقييم الاداء وا إتخاذ القرارات.....22
المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي.....24
المطلب الرابع: الأطراف المهتمة بالتحليل المالي.....25
المبحث الثالث: تقنيات التحليل المالي.....27
المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التحليل المالي.....27
المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة النسب المالية.....31
المبحث الرابع: الأساليب الحديثة للتحليل المالي.....40
المطلب الأول: الأساليب الاحصائية.....40
المطلب الثاني: الاساليب الرياضية.....41
المطلب الثالث: نماذج التحليل المالي الحديث.....42
خلاصة الفصل الأول.....46

الفصل الثاني: تقييم الأداء

تمهيد.....48

المبحث الأول: عموميات حول الأداء.....49

المطلب الأول: مفهوم الأداء 49

المطلب الثاني: مستويات الأداء.....52

المطلب الثالث: انواع الأداء.....54

المبحث الثاني: مدخل لتقييم الاداء.....56

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء.....57

المطلب الثاني: : أهداف وشروط نجاح تقييم الأداء.....59

المطلب الثالث: أسس ومراحل تقييم الأداء.....61

المبحث الثالث: ماهية تقييم الأداء المالي.....64

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي للمؤسسة.....65

المطلب الثاني: الاهداف المالية للمؤسسة.....67

المطلب الثالث: مصادر معلومات عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة.....69

خلاصة الفصل الثاني.....74

الفصل الثالث: تطبيق مفاهيم وأساليب التحليل المالي لتقييم الأداء في المؤسسة

تمهيد.....76

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة.....77

المطلب الأول: تعريف الشركة.....77

المطلب الثاني: نظام العمل وعدد العمال.....78

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.....81

المطلب الرابع: أهداف المؤسسة الاقتصادية.....82

المبحث الثاني: تطبيق مفاهيم واساليب التحليل المالي لتقييم الأداء.....82

المطلب الاول: الميزانية العمومية وجدول حسابات النتائج.....83

المطلب الثاني: اعداد الميزانية المالية المختصرة.....88

المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن والنسب المالية.....90

المبحث الثالث: تحليل التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة تيندال.....97
المطلب الاول: نموذج Sherrod.....97
المطلب الثاني: نموذج Kidda.....98
خلاصة الفصل الثالث.....99
الخاتمة العامة 101
المراجع.....105
الملاحق
ملخص

فهرس جداول

الرقم	الجداول	الصفحة
01	طريقة حساب رأس المال العامل	**15**
02	يوضح نسب السيولة	**21**
03	يوضح نسب النشاط	**24**
04	يبين نسبة المديونية	**27**
05	الميزانية من جانب الاصول 2012-2013	**70**
06	الميزانية من جانب الاصول 2013-2014	**71**
07	الميزانية من جانب الخصوم 2012-2013-2014	**72**
08	جدول حسابات النتائج 2012-2013-2014	**73**
09	الميزانية المالية المختصرة 2012	**75**
10	الميزانية المالية المختصرة 2013	**75**
11	الميزانية المالية المختصرة 2014	**76**
12	حساب رأس المال العامل من الاعلى	**77**
13	حساب رأس المال العامل من الاسفل	**77**
14	حساب إحتياج رأس المال العامل	**78**
15	حساب الخزينة	**78**
16	حساب نسبة السيولة	**79**
17	حساب نسبة الربحية	**81**
18	حساب نسبة التمويل	**82**
19	حساب نموذج Sherrod	**83**
20	حساب نموذج Kidda	**84**

فهرس اشكال

الرقم	الأشكال	الصفحة
01	وظيفة التحليل المالي في إتخاذ القرارات	**7**
02	مستويات تقييم الاداء	**45**
03	بنية الميزانية الاقتصادية	**58**
04	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	**68**

المقدمة العامة

المقدمة العامة

1- أهمية البحث

تعتبر المؤسسة الوحدة الأساسية في الاقتصاد، فالمؤسسة هي عبارة عن مجموعة من الوظائف المتكاملة و المرتبطة لخدمة هدف معين.

وتعتبر الوظيفة المالية أساسية وهامة في المؤسسة، بما أنها تخدم الوظائف الأخرى (الإنتاج، التسويق، المحاسبة...الخ).

ولمعرفة الوضعية المالية عند دراسة حالة مؤسسة يتم الرجوع لهذه الوظيفة باعتمادها على التقارير المالية والتحاليل الخاصة بنشاط ونتائج المؤسسة ويدعى هذا بالتشخيص المالي والذي يعتبر تجسيد لوظيفة التحليل والتسيير المالي.

إن قوة وضعف المؤسسات الاقتصادية داخل أي بلد هي المقياس الذي يبنى عليه مدى قوة أو ضعف ذلك البلد و لأن المؤسسات الجزائرية عرفت تغيرات كبيرة منذ الاستقلال نتيجة لسياسات مختلفة، و هذا ما جعلها تعاني من عجز كبير في ميزانيتها، الشيء الذي أدى بها إلى البحث على استراتيجيات تضمن التحكم في تسير ميزانيتها و تدفع باقتصاد البلد إلى الإنعاش في ظل الحرية والمنافسة واستعمال أمثل الموارد المالية بطريقة عقلانية، و ما يحقق مردودية عالية.

من هذا المنطلق يشكل التحليل المالي لميزانيات و أرصدة المؤسسة، الإطار الملائم لإجراء عملية تقييم الاداء على اعتبار أن كل اختلاف في وضعية المؤسسة المالية سوف يظهر من خلال بعض المؤشرات المالية، و الاقتصادية لحدوث تقلص غير عادي في بعض عناصر الميزانية و جدول حسابات النتائج، و هذا ما ينعكس جليا على مستوى نتائجها و حساباتها السنوية.

2- هدف البحث :

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في محاولة إظهار أهمية التحليل المالي في تقييم الاداء للمؤسسة الاقتصادية.

3- الدراسات السابقة:

3-1- الدراسة التي قام بها الباحث جابر على فاضل سنة 2006 وهي رسالة ماجستير

وهي تطرق فيها الباحث إلى أساليب التحليل المالي سواء الأساليب التقليدية أو الحديثة وقد قسم الباحث بحثه إلى فصلين. تطرق في الفصل الأول إلى مفهوم التحليل المالي وأهميته وأنواعه ومراحله، بالإضافة إلى استعراض أساليب التحليل المالي، كالأساليب التقليدية والتي تتضمن نسب قائمة المركز المالي ونسب قائمة الدخل والنسب المشتركة. استعرض الباحث أيضا الأساليب الحديثة كالأساليب الرياضية وبحوث العمليات والأساليب الإحصائية.

في الفصل الثاني قام الباحث بإجراء عملية تحليل مالي وتقويم أداء لشركة الخزف السعودية.

2-3- دراسة لزعر محمد سامي(مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة ،2012/2011) عالج فيها لزعر محمد سامي في رسالته تحت عنوان "التحليل المالي للقوائم المالية وفقا النظام المحاسبي المالي " دراسة مميزات وكيفية تطبيق Scf على القوائم المالية بإسقاط دراسته على مؤسسة صيدال الأم.

3-3-هذه الدراسة هي ر سالة ماجستير مقدمة من قبل الطالبة سامية عيسى عمر القزيري في جامعة قار يونس في ليبيا 1997 وهذه الرسالة في الحقيقة في مجال التحليل المالي وفي هذه الرسالة تناقش الطالبة تحليل السيولة والذي يتعلق في مجال دراسة رأس المال العامل وتقييمه من خلال دراسة المتغيرات التي تطرأ على كل من الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل. حيث تقوم هذه الرسالة بدراسة واقع الشركات الليبية الصناعية وهل تحتفظ بالحجم الكافي من رأس المال العامل ، لذا فان هذه الدراسة مركزة على مفردة صغيرة آلا وهي مفردة السيولة والتي تعد احد النسب التقليدية لقائمة المركز المالي.

4- الاشكالية :

وانطلاقا من كل ما سبق تتبلور معالم الإشكالية الرئيسية لبحثنا هذا والمتمثلة في:

ماهو دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية تيندال؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية نوجز ها فيما يلي:

- هل يمكن من خلال التحليل المالي الوقوف على مدى قدرة تحكم المؤسسة في احتياجاتها المالية وتسيير التدفقات الداخلة والخارجة ؟
- كيف يمكن من خلال التحليل المالي الكشف عن التوازن المالي للمؤسسة ؟
- كيف يمكن استعمال التحليل المالي كأداة لقياس الأداء المالي للمؤسسة ؟

5- فرضيات البحث.

للإجابة على التساؤلات السابقة والتي تمثل إشكالية البحث تم صياغة الفرضية العامة التالية:

- يحتل التحليل المالي مكانة مهمة في تشخيص الحالة المالية للمؤسسة ويستخدم في ذلك طرق علمية محددة.
- تقييم الأداء مهم لجميع الأطراف المتعاملة مع المؤسسة فهو دليلهم على اتخاذ القرارات
- التحليل المالي هو الركيزة الأساسية لبقاء المؤسسة وتطورها.
- التحليل المالي يشخص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من خلال الوقوف على نقاط القوة والضعف من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة التي من شأنها التحسين في المستوى المالي للمؤسسة أو بعبارة أخرى التقليل من نقاط الضعف ولو بالقدر القليل.

6- منهج البحث:

الجانب النظري: المنهج المتبع لمعالجة هذا الموضوع هو المنهج التحليلي الوصفي وذلك بالاعتماد المراجع الخاصة بالتحليل المالي بصفة عامة، وهذا بالاعتماد على الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج للفترة المدروسة بالإضافة إلى مختلف المعلومات التي تخص الوحدة.

الجانب التطبيقي: إعتمدنا على المنهج الاستقرائي وذلك باتخاذ مؤسسة تيندال كعينة للدراسة والتحليل والتي من خلالها نحاول تعميم بعض النتائج على بعض المؤسسات الأخرى.

7- حدود الدراسة :

سيتم في دراسة هذه التقيد بإظهار ما يقدمه التحليل المالي في تقييم الاداء بحد ذاته أخذ حقه في البحوث الأكاديمية والمهنية وعليه فالتركيز على الواقع الجديد الذي نشأ بفعل عملية التوحيد المحاسبي على المستو ى العالمي ولهذا جاءت هذه الدراسة مركزة على المجالات التالية:

المجال المكاني : اقتصر على دراسة حالة مؤسسة صناعة الأقمشة الصناعية تيندال TINDAL (المسيلة)، وسنجري بحثا ميدانيا لتقييمها من خلال تحليلنا لمختلف القوائم المالية.

المجال الزماني : بغية الإحاطة بالإشكالية البحث والوصول إلى نتائج و استنتاجات علمية تثبت أوتنفي صحة الفرضيات تم حصر مدة الدراسة من الفترة 2012 إلى 2014.

8- تقسيم البحث

لقد قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى ثلاثة فصول فصلين نظريين والثالث تطبيقي حيث يتضمن:

- الفصل الأول دراسة المحور الأساسي والذي يعتبر لب الموضوع وهو مفاهيم الأساسية للتحليل المالي وهذا بوضع اربعة مباحث.

حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم التحليل المالي ومقومات ووظائف التحليل المالي.

أما المبحث الثاني أهداف ونتائج والأطراف المهتمة بالتحليل المالي.

وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى تقنيات التحليل المالي من خلال المؤشرات والنسب المالية.

أما المبحث الرابع فيتضمن الأساليب الحديثة للتحليل المالي.

-أما الفصل الثاني:

فتضمن تقييم الاداء

المبحث الأول خاص عموميات حول الأداء وذلك بتعريف الاداء وأنواعها ومستوياتها.

وفي المبحث الثاني جاءت فيه مدخل لتقييم الاداء.

أما في المبحث الثالث فيتجلى ماهية تقييم الأداء المالي.

وبهذا نكون قد أتممنا دراستنا النظرية وانتقلنا بعد ذلك إلى الفصل الثالث والأخير والذي يتضمن الدراسة التطبيقية والتي تتمحور في ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول يتضمن تقديم عام لمؤسسة تيندال لصناعة الأقمشة بإعطاء لمحة تاريخية عن المؤسسة ثم التطرق إلى الهيكل التنظيمي ووظائفه ومن ثم أعمال المؤسسة، وتحديد مهام وأهداف المؤسسة ثم تقديم مديرية المحاسبة والمالية من خلال هيكلها التنظيمي.

والمبحث الثاني هو عبارة عن تطبيق مفاهيم وأساليب التحليل المالي لتقييم الاداء دراسة ومعالجة الميزانية بواسطة مؤشرات التوازن والنسب المالية، ودراسة لجدول حسابات النتائج والميزانية المختصرة.

اما في المبحث الثالث: تحليل التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة تيندال.

9- أسباب اختيار الموضوع :

يعد اختيار هذا البحث "أهمية التحليل المالي في تقييم أداء للمؤسسة الاقتصادية" نتيجة للأسباب التالية:

- عدم كفاية التقنيات المحاسبية للقيام بعملية التحليل وذلك باعتبارها تقنيات تسجيلية تهدف فقط لحساب الربح لفترة معينة والجرد الدائم للذمة المالية للمؤسسة.
- وضعية المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت تتسم بالنقص في السيولة وعجز في الخزينة بالإضافة إلى ضعف مردودية المؤسسات العمومية ذات الطابع الإنتاجي، الأمر الذي يدفع بالمحللين الماليين إلى استخدام أداة هامة والمتمثلة في التحليل المالي وذلك للكشف عن مو اطن القوة وضعف في المركز المالي.

الفصل الأول

المفاهيم الأساسية

حول التحليل المالي

تمهيد :

التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وا ٍجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها لدراسة تفصيلية دقيقة،وا ٍيجاد الربط والعلاقة فيما بينها ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسباب وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب.

ومنه سنتطرق في هذا الفصل إلى أربعة مباحث محاولين استيفاء الجانب النظري للتحليل المالي وقد كانت المباحث كالآتي:

المبحث الأول: مفهوم ومقومات ووظائف التحليل المالي،

المبحث الثاني: أهداف ونتائج والأطراف المهتمة بالتحليل المالي،

المبحث الثالث: تقنيات التحليل المالي،

المبحث الرابع: أساليب التحليل المالي الحديث.

المبحث الأول: مفهوم ومقومات ووظائف التحليل المالي

يعتبر تحديد نطاق مفهوم التحليل المالي خطوة مهمة لدراسة المواضيع المتعلقة باستخداماته، ذلك أن التحليل المالي كعملية مساعدة على اتخاذ القرار قد عرف تطورا ملحوظا منذ ظهور المؤسسة كنظام، إلى أن أصبحت له أغراض متعددة وأصبح يحتل أهمية بالغة في الفكر المالي للمؤسسات وهذا ما نحاول توضيحه من خلال مطالب هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

ويمكن تعريف التحليل المالي في ما يلي :

ـ **التعريف الاول:** التحليل المالي بأنه " عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما " للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسة في الماضي والحاضر وكذلك تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل [1].

ـ **التعريف الثاني كونسو: (p. conso)** "التحليل المالي بأنه وسيلة هامة للاتصال واحتكاك المؤسسة مع محيطها ليس فقط الماليوا ٍنما كذلك الصناعي والتجاري، وهي تهدف إلى وضع تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة والذي سوف يسمح باتخاذ القرارات اللازمة"[2]

ـ **التعريف الثالث:** يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة إذ يبين مدى كفاءتها في أداء ووظيفتها هو أداة للتخطيط السليم ،يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح و الفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات و في السياسات

---

[1] مؤيد عبد الرحمان ، نور الدين أديب ابو زيد، **التحليل المالي باستخدام الحاسوب** ، دار وائل للنشر ، عمان,2003، ص11.

[2] Pierre Conso ,**la gestion financière de l'entreprise**, 5ème édition, Paris dunod ,1979 ,p 135.

المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء .[1]

كما ينبغي على التحليل المالي أن يساهم في الاستخدام الفعال للأموال المتحصل عليها، ومن هنا يتبين لنا أن التخطيط يعتبر من أهم وسائل التحليل المالي، بحيث يقوم بتحديد الأهداف و السياسات و الإجراءات المالية للمؤسسة كما يعتمد على عدة خطوات تتمثل فيما يلي :

- تحديد الأهداف المالية للمشروع و المتمثلة في استخدام رأس المال لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، و تحسينه في الفترة الطويلة و القصيرة لمقابلة التغيرات المستقبلية.
- رسم السياسات المالية و ذلك من خلال الحصول على الأموال و كيفية إدارتها و توزيعها.

وفي ضوء التعريفات السابقة يمكن إستنتاج التعريف التالي للتحليل المالي هو:

" تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من مختلف جوانبها بتاريخ معين عادة هو تاريخ اقفال القوائم المالية من أجل تحديد نقاط الضعف والبحث عن اسبابها ومعالجتها، وكذا تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها، وتدعيمها مستقبلا" [2].

المطلب الثاني: مقومات وأساليب التحليل المالي

يستند لتحليل المالي الى مجموعة من المقومات والاساليب وهي كمايلي:

1- مقومات التحليل المالي[3] :

كي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها وأغراضها المنشودة لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها، فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع في اقرب وقت ما تكون إلى الحقيقة

---

[1] خلدون إبراهيم شريفات ، **إدارة و تحليل مالي** ، دار وائل للنشر،الاردن، 2001 ، ص93.

[2] قشي حبيبة، **محاضرات التحليل المالي**، السنة الثالثة علوم إقتصادية، التحليل المالي،2013، ص1

[3] هيثم محمد الزغبي ،**الادارة والتحليل المالي** ، دار الفكر للطبعة والنشر ،2000 ، ط1، ص163.

فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل المالي التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي تعتمد عليها .

بناء على ما تقدم يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي:

- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية وان تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.
- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي.
- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت.
- أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها وكذلك البنية الاقتصادية ولا إجتماعية والسياسية المحيطة بها .
- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يصار إلى استخدامها بصورة سليمة، بمعنى أن يؤدي التحليل إلى نتيجة غير قابلة للتأويل أو إعطاء تفسيرات متباينة .

2 ـ أساليب التحليل المالي

تعرف أساليب التحليل المالي على أنها :"مجموعة الوسائل والطرق الفنية والأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للقيام بعناية التحليل "[1]، ويرتكز في معظمها على منهج المقارنة، ويتاح للمحلل المالي أنواع عديدة من الأدوات والأساليب، ما يمكنه من اختيار الملائم لأغراض التحليل ومن أهمها ما يلي :

2-1 - التحليل الرأسي (التحليل الهيكلي)

يقوم التحليل الرأسي على دراسة قائمة مالية واحدة، وذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من عناصر القائمة إلى المجموع الكلي والى مجموع المجموعة

---

[1] منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر، عمان، 2005 ، ط2، ص ص:8-9.

الفرعية التي تنتمي إليها هذا العنصر ويفيد التحليل الراسي للميزانية في معرفة مصادر الأموال وكيفية توزيعها بين أنواع الخصوم، وكذا معرفة كيفية توزيع عناصر الأصول، كما يفيد في معرفة أهمية كل عنصر من عناصر المصروفات أو الإيرادات في قائمة الدخل، ويستعمل أيضا في المقارنة التي تتم مع المؤسسات التي تنتمي إلى نفس القطاع في صورة نسب هيكلية تتلاقى الفروق في الأحجام. [1]

2-2- التحليل الأفقي (تحليل الاتجاهات):

ويتم عن طريق وضع بيانات القوائم المالية جنب إلى جنب، ثم فحص التغيرات التي حدثت على كل عنصر داخل تلك القوائم المالية من عام لآخر، ويتم عرض هذه المقارنة في صورة نسب مئوية ومبالغ مطلقة ودراستهما معا، لان الاقتصار على النسب المئوية قد يؤدي إلى استنتاجات خاطئة فالتغيير الذي نسبته 50٪ من مبلغ مطلق، وتكشف هذه المقارنة عن اتجاه هذه التغيرات كما تكشف عن سرعة ومدى هذا الاتجاه، ما يجعلها تعطي إشارات أو مؤشرات تجعلنا نبحث عن الأسباب الكامنة.

إلا أنه عندما تتناول المقارنة أكثر من ثلاث سنوات تصبح غير قادرة، لذا يلجأ المحلل المالي لإجراء المقارنة من خلال التحليل بالأرقام القياسية، والتي تعتمد على اختيار سنة تكون هي الأساس وتمثل إطار مرجعيا لكافة المقارنات، ويعتبر كل عنصر في سنة الأساس يمثل نسبة 100٪ كما يفضل أن تكون هذه السنة عادية (طبيعية) ولا تكون استثنائية ويتم احتساب كافة الأرقام القياسية بالرجوع إلى سنة الأساس.[2]

ويعتبر هذا التحليل من أسهل أساليب التحليل المالي، كما يوصف بالديناميكية لكون فترة الدراسة تتجاوز السنة عكس التحليل الرأسي الذي يكتفي بدورة واحدة.

---

[1] طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية: لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2006،ص474.

[2] طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق**، 2006، ص ص: 433 -434.

2-3- التحليل بالنسب المالية

تعتبر النسب المالية من أكثر أدوات التحليل المالي شهرة واستخدامها، ويمكن تعريف النسبة على أنها عبارة عن :"علاقة منطقية وذات معنى يبن بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تكون من قائمة واحدة " كما يمكن القول أنها تعبر عن علاقة رياضية بين كمية وأخرى فالنسبة بين (100) و(200) يعبر عنها في صورة $\frac{1}{2}$ او50٪ ، وهذا الناتج لا يعبر عن شيء إلا إذا تم مقارنته بنسبة أخرى مماثلة و تسمى النسبة المرجعية (المعايير)، وعلى ضوء عملية المقارنة يمكن تقييم الموقف، وتجدر الإشارة إلى انه يجب اختيار النسب التي تعبر عن علاقة هامة وذات دلالة، فهي تعتبر أداة هامة توفر للمحلل مفاتيح استدلال ومعرفة أغراض الظروف الكامنةوا إذا ما فسرت بشكل سليم فإنها يمكن أن ترشد المحلل إلى المجالات والنقاط التي يحتاج إلى المزيد من البحث والاستقصاء، كما أنه يؤدي إلى تفسير النسب لابد أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف والعوامل التي من شأنها أن تؤثر عليها، على غرار المبادئ والسياسات المحاسبية وتغيراتها. [1]

المطلب الثالث : وظائف ومعايير التحليل المالي

للتحليل المالي وظائف ومعايير يعتمد عليها نتناولها فيما يلي:

1- وظائف التحليل المالي

من بين وظائف التحليل المالي إدارة طريق متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح،و السير لتحقيق هدفها وبقائها في بيئة متغيرة باستمرار من بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي هي:

- قرار الاستثمار.
- قرار التمويـل.
- قرار التخطيط و الرقابة المالية .

[1] طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق**،2006، ص ص: 434-435

- المخطط العام لوظائف التحليل المالي –

الشكل (1): يبين وظيفة التحليل المالي في اتخاذ القرارات :

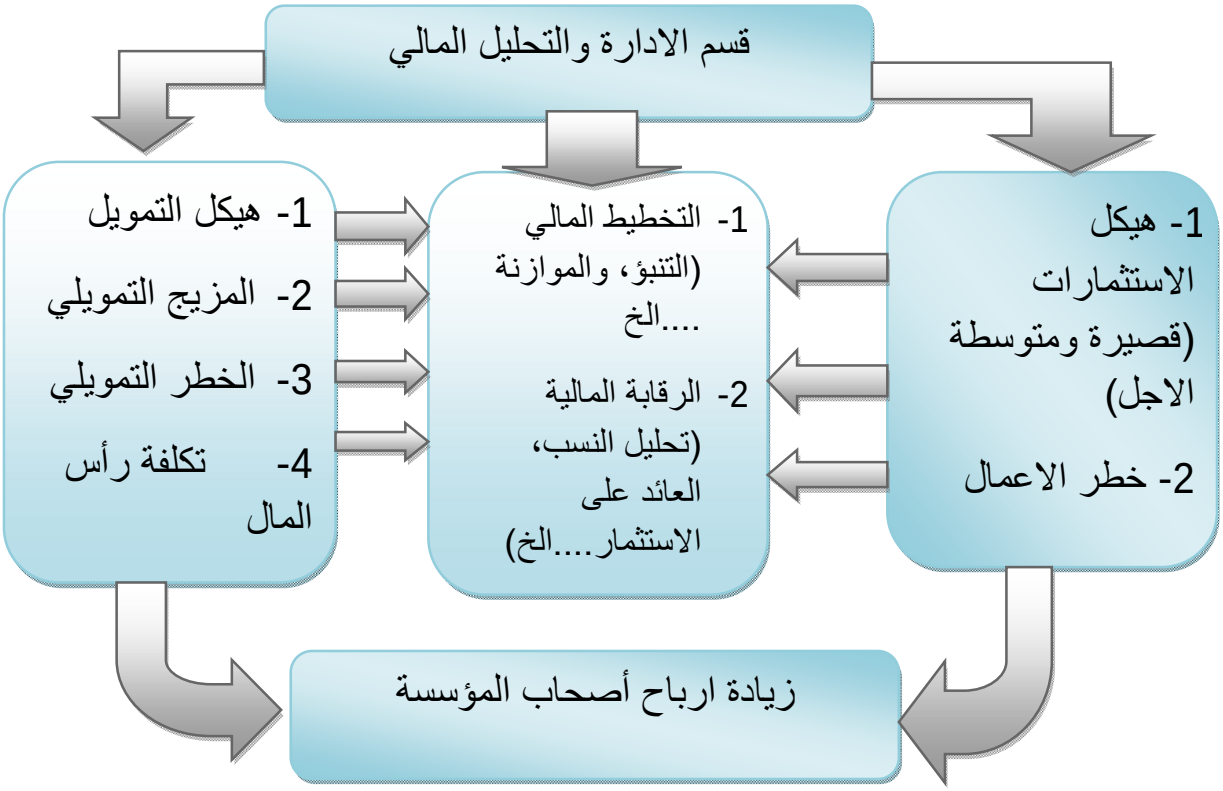

المصدر: خلدون إبراهيم شريفات ،**مرجع سابق**،2001، ص 93 .

من خلال المخطط يمكن القول بأنه لكي يتمكن المحلل المالي من تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة ألا وهو تعظيم ثروة أصحاب المؤسسة عليه القيام بالوظائف التالية [1]:

- التحليل و التخطيط المالي: و ذلك من خلال تحليل البيانات المالية و تحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات و المصاريف التي تخص المشروع في المستقبل.

- تحديد هيكل أصول المشروع: من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة و الطويلة الأجل، و كذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة.

[1] خلدون ابراهيم شريفات، **مرجع سابق**، 2001، ص 94.

- تحديد الهيكل المالي للمشروع: إذ يجب تحديد المزيج الأمثل و الأكثر ملائمة من تمويل قصير و طويل الأجل، كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض .

2- معايير التحليل المالي [1]

معيار التحليل المالي عبارة عن ارقام تستخدم كمقياس الحكم بموجبها على كفاءة وملائمة نسبة معينة او رقم ما .

ـ معيار التحليل المالي المطلق:

عبارة عن مجموعة من النسب والمعدلات التي اطلق استعمالها كمعيار لتحليل يتم تطبيقه في جميع الحالات ولجميع انواع الصناعة ولكافة الظروف

ـ معيار التحليل المالي للصناعة:

عبارة عن نسبة حالية معينة مستخرجة عن طريق ايجاد متوسط تلك النسبة لمجموعة كبيرة من المنشآت في نفس الصناعة عن فترة مالية واحدة ،كأن نقول أن الرقم المعيار لنسبة السيولة السريعة لقطاع البنوك $(\frac{1}{2})$ تطبق هذه النسبة على المنشآت التي تنتمي لقطاع البنوك فقط .

ـ معيار التحليل التاريخي:

عبارة عن النسب والارقام والمعايير التي تمثل الاتجاهات لتي اتخذتها أداء المؤسسة في الماضي، والتي يتم الاعتماد ها كأداة تحليلية لتقييم أداء المؤسسة الحالي، ولتوقع لمستقبلي بشأن أدائها في المستقبل .

ـ معيار التحليل المالي المخطط:

عبارة عن البيانات التي تحددها ادارة المؤسسة كمعيار يوضع على اساس أهداف مخطط لها مسبقا الانشطة معينة، ومقارنة ما كان متوقعا من المؤسسة تحقيقه مع ما حققته فعلا مع المقياس المعد مسبقا وذلك خلال فترة المالية.

---

[1] منير شاكر محمد وأخرون، **مرجع سابق**،2005، ص 84 -85

خصائص معايير التحليل المالي[1]:

-الشمول : وهو ان يمثل المعيار كافة الانشطة والعمليات المالية والتي معظم انواع الصناعة.

- الاستمرارية: وهو ان تستمر فعالية المعيار لفتر ة مالية متتابعة.

- الواقعية : هو ان يكون المعيار قابلا لتطبيقه.

- الاستقرار : وهو ان يكون المعيار ثابت نسبيا وغير متقلب ومتغير.

- البساطة والوضوح : وهو ان يكون المعيار مفهوما لمعظم الفئات.

- سهولة التعامل معه وتركيبه : وهو ان يكون المعيار مقروءا وقابلا للمقارنة.

المبحث الثاني :أهداف ونتائج والاطراف المهتمة بالتحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم فيعتبر تشخيص للحالة للمؤسسة لفترة معينة (فصل أو سنة أو أكثر) باستعمال وسائل وطرق تهدف مجملها إلى فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وهذا الفحص يكون عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية المتبعة لفهم مداولاتها ومحاولة تفسيرها وهذا ما سنتطرق إليه من خلال اهداف العامة والاطراف المهتمة ونتائج التحليل المالي.

المطلب الاول : الاهداف العامة للتحليل المالي

يمكن القول بأن التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ قرارات مستنيرة لأجل تعزيز الاتجاهات الإيجابية في المؤسسة، ولمعالجة بعض الممارسات الخاطئة مثل السيطرة على بعض التكاليف أو معالجة نقص متوقع في السيولة، وبشكل عام، يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية[2] :

---

[1] منير شاكر محمد واخرون، **مرجع سابق**، 2005، ص 86.

[2]خالد الراوي، **التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي** ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن2000،ص16

- تعر ّف حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.
- تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الإقراض.
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.
- الحكم على مدى كفاءة الإدارة.
- تعر ّف الإتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.
- تقييم جدوى الإستثمار في المؤسسة .
- الإستفادة من المعلومات المتاحة لإتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم.
- معرفة وضع الشركة في قطاعها.

المطلب الثاني :التحليل المالي كأداة لتقييم الاداء واتخاذ القرارات

إن التحليل المالي له دور كبير في تقييم الأداء وا ٍتخاذ القرار وهذا ما سيتم توضيحه في مايلي:

1 ـ التحليل المالي كأداة لتقييم الاداء

يستعين المحلل المالي خلال القيام بعمله بمؤشرات تساعده على القياس وهي كثيرة ومتنوعة، والمؤشر المالي من اهمها باعتبار يعطي صورة كافية للتسيير داخل المؤسسة وتطور ادائها خلال فترات معينة، ويتم التقييم من خلاله بطرق وتقنيات عديدة قد تختلف حسب الهدف من الدراسة .

والتحليل المالي من بينها باعتباره اداة لتقييم الاداء واتخاذ القرار .

ويظهر التحليل المالي كأداة لتقييم الاداء داخل المؤسسة انطلاقا من اوجه مختلفة يمكن حصرها في النقاط التالية [1] :

ـ تقييم الاداء والنتيجة: حيث تشمل النتيجة مختلف انشطة المؤسسة.

ـ تقييم الاداء والتمويل :الطريقة التي يمكن من خلالها المؤسسة ادر اك قيود التمويل التي قد تواجهها، وذلك وفق منظوريين :

- النظرة لثابتة تحقق في اطار تحليل الميزانية .

---

[1] زياد رمضان، **اساسيات التحليل المالي** ، دار وائل للنشر ،الاردن،1989، ص52.

- النظرة الديناميكية تعطي الاولوية لجداول التدفقات.

هذا الجانب من التقييم يعطي اهمية ومكانة كبيرة لمفهوم رأس المال الموجه من طرف المؤسسة من اجل القيام بمختلف الانشطة.

2 ـ التحليل المالي في اتخاذ القرار[1]

يعود متخذ القرار الى التحليل المالي باعتباره مرجعا، ولاستفادة من خلاله تشخيص الجانب المالي للمؤسسة باعتباره الصورة الحقيقة للنشاط الكلي للمؤسسة فنتائج وارقام تفسر ماليا، وهذه التفسيرات تعد كقاعدة لاتخاذ الاجراءات والقرارات من طرف المسؤولين المعنيين مثلا : المدير المالي اذ توفرت له السلطة في التغيير او المجلس الادارة حسب الصلاحيات المقدمة له لاتخاذ القرارات الضرورية كما انه يمكنه ان يستفيد من نتائج التحليل كمعيار تقييم اداء المؤسسة ونشاطها ككل .

وبالتالي استخلاص كل العراقيل ومحاولة الكشف عن مصادرها لتصحيحها تفاديها مستقبلا، وهذا فيما يخص النشاط الداخلي للمؤسسة اما نتائج التحليل فقد تسع لأكثر من ذلك .

نظريا فمستعملي التحليل المالي بعد مديري ومسؤولي المؤسسة، هي البنوك والمؤسسات المتعاملة مع المؤسسة بمختلف اشكالها لكونها اكثر اهتماما بالتشخيص المالي، فالبنوك في اغلب الاحيان تدفع بالمديرين للاهتمام بالتحليل المالي .

فقد تختلف مثلا سلوكيات الممولين، ككل حسب درجة واهمية القروض الممنوحة للمؤسسة ومدة استحقاقها، لكن الكل يتفق على اولوية الاهتمام بتقنية التحليل المالي كأداة يمكن الاستعانة بها لكشف عن المصادر واستخدام راس المال.

فقد نجد المقرض على مدى القصير اكثر حساسة لوضعية لخزينة مقارنة بالمقرض على المدى الطويل والذي يولي اهتماما اكبر بتطوير الارباح لتسديد لديون.

---

[1] باديس بن عتبة، **تحليل الاختلال المالي للمؤسسة من منظور ديناميكي**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1996،ص7.

وعليه فان عمل المقيم او المسؤول بصفة عامة بدون أداة قياس كالتحليل المالي القيام بوظيفته في اتخاذ القرار الامثل.

المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي

بعد اجراء التشخيص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة، ومعالجتها باستعمال وسائل معينة يتم التوصل الى النتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة خارجي او داخلي .

1- نتائج التحليل الخارجي

يمكن للمحلل الخارجي الوصول الى عدة نتائج من اهمها [1] :

ـ ملاحظات حول الاعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.

ـ تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

ـ الموافقة او الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلبا للقرض من البنك.

ـ اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة.

ـ مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الاخرى من نفس القطاع.

2- نتائج التحليل الداخلي

كما يمكن للمحلل الداخلي الوصول الى النتائج التالية [2]:

ـ الحكم على تسيير المالي للفترة تحت التحليل .

ـ الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والانتاجية للفترة تحت التحليل.

ـ التحقيق من المركز المالي للمؤسسة والاخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلا.

ـ اتخاذ القرارات حول الاستثمار ،او التمويل ، او توزيع الارباح ، او تغيير راس المال.

---

[1] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير** ،الجزء الاول، الجزائر، دار المحمدية العامة ،1988، ص.13.

[2] ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، 1988، ص 12.

ـ وضع المعلومات المتوصل اليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة للتقديرات المستقبلية.

المطلب الرابع: الاطراف المهتمة بالتحليل المالي

تتعدد الأطراف المستفيدة، والمهتمة بمعلومات التحليل المالي، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقا لتنوع علاقتهم بالمنشأة من جهة، ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى، ويمكن تحديد الأطراف المهتمة بالتحليل المالي بما يلي[1]:

1ـ إدارة المؤسسة: يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال، وعرضها على مالكي الوحدة، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها، إذا يعتبر التحليل المالي أداة من أجل:

- معرفة الإدارة العليا لمدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء وظيفتها.
- تقييم أداء الإدارات والأقسام والأفراد، وكذلك السياسات الإدارية.
- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

2ـ أصحاب المؤسسة: وهم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المؤسسات الفردية، ويرتبط هؤلاء بالمؤسسة الاقتصادية بشكل رئيسي، لذا نجد أن اهتماماتهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي و الخارجي والربحية، والعائد على الأموال المستثمرة وكذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام كما يهتم أصحاب المؤسسة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية، لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم[2].

3ـ الدائنون: تختلف وجهة نظر الدائنين في التحليل المالي تبعا لنوع الدين:

---

[1] منير شاكر محمد ، **مرجع سابق** ، 2005، ص 18-19

[2] **مرجع سابق**، 2005، ص 20.

- الديون طويلة الأجل: إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.

- الديون قصيرة الأجل: إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون هنا يهتمون بتحليل رأس المال العامل، والمركز النقدي، والسيولة في الوحدة.

4ـ جهات أخرى[1]:

- الغرف التجارية والصناعية: حيث تقوم هذه الغرف بجمع البيانات عن الوحدات الاقتصادية في القطاع الواحد بهدف استخراج نسب ومؤشرات لكل فرع من فروع النشاط الاقتصادي.

- أجهزة التخطيط : وتظهر أهمية ذلك في الدول التي تنتهج التخطيط المركزي حيث تساعد على إعداد الخطط الجديدة بناء على المعلومات المستخلصة من نتائج التحليل المالي.

- المستثمرون المحتملون: لغرض دراسة إمكانية استثمار أموالهم في منشآت الأعمال فإن المستثمرون المحتملون يهتمون بنتائج التحليل المالي للمنشأة المختلفة.

- المصارف وشركات التأمين: لدراسة مدى قدرة الوحدة في سداد القروض التي يمكن منحها لها، وكذلك في إمكانية التأمين على أنشطتها إذا ما كانت قادرة على الاستمرار في النشاط والنمو وسداد الأقساط فإن المصارف وشركات التأمين تعتمد إلى حد كبير على نتائج التحليل المالي للمنشأة ومدى قدرتها على الوفاء بديونها.

- العملاء والموردون.

- آخرون.

---

[1] منير شاكر محمد واخرون، **مرجع سابق**،2005، ص 22.

المبحث الثالث: تقنيات التحليل المالي

يجب على المقيم عموما أو المحلل المالي خاصة، ان يستعين بأدوات ويستعمل تقنيات من أجل تقدير الظواهر المالية بشكل دقيق أو صحيح، وهي تنحصر عموما في تقنيتين هما: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن، والنسب المالية.

المطلب الاول : التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

يمكن تعريف التوازنات المالية " بأنها لتقابل القيمي والزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة واستغلالها و استعمالها من جهة ثانية "[1]

وهناك ثلاث توازنات مالية وهي: راس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة.

1ـ رأس المال العامل: هو عبارة عن هامش سيولة ، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات او ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأسمال العامل موجب داخل المؤسسة يؤكد التزامها لهامش امن يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان توازن هيكلي المالي[2]

- طريقة أعلى الميزانية: ويحسب بالفرق بين الاصول الدائمة والاصول الثابتة
- طريقة اسفل الميزانية: وفي هذه الحالة يساوي الفرق بين الاصول المتداولة والديون قصيرة الاجل والشكل الموالي يبين طريقتين لحساب رأس المال العامل:

الجدول (1): طرق حساب راس المال العامل

حساب راس المال العامل بالاعتماد على القسم السفلي من الميزانية		حساب راس المال العامل بالاعتماد على القسم العلوي من الميزانية	
الاصول المتداولة	ديون قصيرة الاجل	الاصول الثابتة	الاموال الدائمة
	أس المال العامل	أس المال العامل	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على محاضرات التحليل المالي،علوم اقتصادية،السنة الثالثة.

---

[1] ناصر دادي عدوان، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة 2، دار النشر العامة ، الجزائر، 1998 ، ص10.

[2] بن مالك عمار، **النهج الحديث لتحليل المالي الاساسي لتقييم الاداء**، مذكرة شهادة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة،2010،ص 32.

1-1- أنواع راس المال العامل : تتمثل انواع راس المال العامل فيما يلي[1]:

- أس المال العامل الدائم: يعرف رأس المال العامل الصافي على انه ذلك الجزء من الموارد الدائمة المخصصة لتمويل الاصول المتداولة كما يعرف ايضا على انه ذلك الفائض المالي الناتج عن التمويل الاحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة ويتم حسابه بالطريقتين طريقة اعلى الميزانية وطريقة اسفل الميزانية.

- رأس المال العامل الخاص: يبين مدى تغطية الاموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الاموال الدائمة والمتمثلة في القروض الطويلة الاجل، او مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد لمالية الاجنبية ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

راس المال العامل الخاص= الاموال الخاصة ـ الاصول الثابتة

راس المال العامل الخاص = راس المال العامل الدائم ـ الديون الطويلة الاجل

- راس المال العامل الاجنبي (الخارجي): يبين قيمة الموارد المالية الاجنبية في المؤسسة والمتمثلة في اجمالي الديون ، ويكتب رأسمال العامل الخارجي وفق الصيغة التالية:

رأسمال العامل الاجنبي (الخارجي) = رأسمال العامل الاجمالي – رأسمال العامل الخاص

- راس مال العامل الاجمالي : يقصد به مجموعة عناصر الاصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة او اقل ، والتي تشمل كل من القيم الاستغلال ، القيم الغير محققة والقيم الجاهزة ويحسب وفق ما يلي:

راس المال الإجمالي= راس مال العامل الصافي + الديون القصيرة الاجل .

---

[1] بن مالك عمار ، **مرجع سابق** ،2005، ص 58.

1ـ2ـ تفسيراتلر أس المال العامل[1]:

بصفة عامة توجد ثلاث حالات مختلفة لرسمال العامل وهي :

ـ راس المال العامل الصافي موجب اي اكبر من الصفر :

يشير الى ان المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل ، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية وهذا ما يشير الى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

ـ رأس المال العامل الصافي سالب اي اقل تماما من الصفر :

في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة ، وبالتالي فهي بحاجة الى تقليص مستوى استثماراتها الى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

ـ راس المال العامل الصافي معدوم اي انه يساوي الصفر :

في هذه الحالة تغطي الاموال الدائمة الاصول الثابتة فقط ، أما الاصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الاجل ، فهذه الوضعية لا تتيح اي ضمان تمويلي في المستقبل.

2ـ الاحتياج في رأس المال العامل: هو ما يرتبط بدورة الاستغلال وتمويل هذه الاحتياجات ليس بالضرورة ان يكون على عاتق المؤسسة وديون طويلة الاجل مثل الاستثمارات بل ان تمويل الدورة (المخزونات ، الحقوق على الزبائن، والحد الادنى للخزينة) يجب أن يكون على عاتق الديون القصير الاجل [2].

بصفة عامة احتياجات راس المال العامل يحسب كما يلي:

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم قابلة لتحقيق)- (ديون قصيرة الاجل -تسبيقات بنكية)

---

[1] بن مالك عمار، **مرجع سابق**،2010، ص 16.

[2] الياس بن ساسي ،يوسف قريشي ، **التسيير المالي-الادارة المالية**: دروس وتطبيقات، ،دار وائل للنشر ، عمان ،ط1 ،2006،ص86.

ـ خصائص احتياجات راس المال العامل:

- الاحتياج في راس المال العامل متذبذب لأنه ناتج عن حركة المخزون ، حركة جانب الحقوق وحركة الديون القصيرة الاجل.
- ولأنه يتكون عن كل دورة استغلال وهذا التجدد في الاحتياجات وموارده الدورة يدل على أنه متميز بخاصية الدوام والثبات المؤقت.

3ـ الخزينة:

ـ تمثل الخزينة القيم المالية لحجم السيولة النقدية الفعلية الموجودة تحت تصرف المؤسسة خلال دورة معينة.

"هي عبارة عن مبلغ القيم الجاهزة او المتاحة الفعلية اي صافي القيم الجاهزة وهي الفرق بين الموارد المستعملة في تمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة عن هذا النشاط خلال فترة زمنية معينة"[1]

وتحسب بالعلاقة التالية:

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

= ر أس المال العامل –احتياجات ر أس المال العامل

= (اموال دائمة – اصول ثابتة)+(مجموع الديون القصيرة الاجل- سلفا مصرفية)- (قيم الاستغلال +قيم جاهزة).

ويمكن ان نمير ثلاث وضعيات للخزينة هي[2] :

- الخزينة موجبة اي اكبر من (0) : هذا يعني وجود فائض نقدي يجب استغلاله بشكل عقلاني
- الخزينة معدومة اي تساوي (0) : يعني تشغيل كافة الاموال النقدية

---

[1] حسن لهيبي ،عثمان يخلف ، **التحكم المالي في المؤسسة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، ص 26.

[2] حسن لهيبي، عثمان يخلف، **المرجع السابق** ، ص 27

• الخزينة سالبة اي اقل من (0) : يعني وجود عجز وان المؤسسة بحاجة الى سيولة نقدية تلجأ في هذه الحالة المؤسسة الى زيادة الديون او بيع استثماراتها ، زيادة الاموال الخاصة.

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

التقنية الثانية المستعملة والتي يستعين بيها المحلل المالي في ربط القيم المالية، ودراستها وتحليل نتائجها واتخاذ القرارات اللازمة هي النسب.

1 ـ تعريف النسب المالية

تعرف النسب المالية بأنها علاقة تربط بندين او اكثر من بنود القوائم المالية ، وقد توجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسب المالية على القائمة المالية نفسها كما تتواجد على قائمتين متتاليتين[1]

هناك مجموعة من الاسس الواجب الارتكاز عليها عند استخراج النسب المالية ويمكن تلخيصها على النحو التالي :

ـ تركيب النسب بطريقة تعكس علاقات اقتصادية معينة كنسبة الدخل الى الاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها ، أو نسبة الدخل الى الحقوق لأصحاب المشروع.

ـ اعداد النسبة باستخدام قيم مناسبة ومعدة على اسس مشتركة فاستخدام المخزون يتناسب واستخدام متوسط تكلفة المخزون كمقام للنسبة حيث أستخدمت الكلفة كأساس مشترك في تقييم كل من البسط و المقام.

ـ يجب أن تعد النسبة لتعكس العلاقات الوظيفية بين كل من البسط والمقام فمثلا نسبة الربح الصافي للمبيعات تعكس العلاقة المباشرة بين الربح والمبيعات .

2 ـ انواع النسب المالية

هناك مجموعة من النسب التي يرى المحللون انها كافية والتي تضع المؤسسة أمام الامر الواقع وتجعل الحكم على المؤسسة منطقي ودلالة قطيعة على الوضعية المالية

---

[1] وليد ناجي الجبالي ، **التحليل المالي**، الإطار النظري وتطبيقاته العملية، دار حنين مكتبة الفلاح، بيروت، 2007،ص42 .

الحقيقية للمؤسسة ويمكن تصنيف انواع النسب المالية الى اربع مجموعات وهي كما يلي:

نسب السيولة، نسب النشاط، نسب الربحية، نسب التمويل (المديونية).

2-1 نسب السيولة

وهذه النسبة تعمل على قياس توازن المؤسسة المالي من خلال إظهار درجة تغطية الاصول المتداولة في المؤسسة للمطلوبات المتداولة (الخصوم) فيها ويمكن ايجاد هذه النسبة من خلال المعادلة التالية [1] :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

والمعلوم أن النسبة كلما زادت تشير الى عدم التأخير في الوفاء بالتزامات قصيرة الاجل ولكنها تتجاهل التغيرات في مكونات تلك النسبة ونشب الكتابات التقليدية الى أن النسبة المعيارية 2 الى 1 اي ان الاصول المتداولة ولكن الحكم على سيولة الشركة بنهاية الامر يبقى خاضع لعوامل اخرى[2]

2-1-1- نسبة السيولة السريعة :

تدل هذه النسبة على درجة السيولة الموجودة بالمؤسسة في لحضه معينة وهي اشتقاق من النسبة السابقة بعد استبعاد الاصول الاصعب تحويلا نقود سائلة وعرف التحليل المالي باعتبار المخزون هو الاصعب ضمن بنود الاصول المتداولة ولكن يخضع الى طبيعة نشاط المؤسسة لمعرفة الاصعب تسييلا وتكتب تلك المعادلة كالاتي [3] :

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الاصول المتداولة- قيم الاستغلال}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

---

[1] نعيم نمر داوود ، **التحليل المالي** ، دراسة نظرية وتطبيقية ، دار البداية، عمان ، 2012، ط1 ، ص60.

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم ، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي** ،دار النشر والتوزيع ، الاسكندرية 1998، ص 141.

[3] محمد ابراهيم عبد الرحيم ، **مرجع سابق** ،1998، ص141.

كما اعتبرت النسبة المعيارية رغم انتقالها من 1 الى 1 اي تساوي الاصول المتداولة مع الخصوم المتداولة وهنا يجب مراعاة نسب السيولة والربحية غالبا ما يكون متضادين، وهذا يعني ان تحسين احدهما قد يأتي على حساب الاخر لذا يجب تحقيق التوازن بينهما [1]

2-1-2- نسبة السيولة الجاهزة [2] :

يهتم المحللون بهذه النسبة لان الاستثمارات المؤسسة من النقد والاوراق المالية هي الاستثمارات الاكثر سيولة وهي التي تعتمد عليها في الوفاء بالتزامات قصيرة الاجل بشكل رئيسي ويتم احتسابها بالشكل التالي :

نسبة السيولة الجاهزة = قيم جاهزة / الخصول المتداولة

وهذا من الضروري الانتباه الى ان تدني هذه النسبة لا يعني في كل الاحوال سوء وضع السيولة في المؤسسة الا انه يتطلب البدء باتخاذ ترتيبات الاقتراض مع البنوك للحصول بموجبها على النقد في الوقت المناسب .

الجدول(2) : نسب السيولة

النسبة	العلاقة	التعليق
نسبة التداول	الاصول المتداولة / الخصوم المتداولة	تقيس مدى تغطية الاصول المتداولة لكل مكوناتها كل الديون قصيرة الاجل ولقيمة النموذجية تكون اكبر من 1
نسبة السيولة السريعة	(اصول متداولة-قيم الاستغلال) / المتداولة خصوم	تعتمد هذه النسبة على الاصول السريعة التحول الى نقود لقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة

[1] نعيم نمر داوود ، **مرجع سابق** ،2002، ص61.

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **مرجع سابق**، 1998،ص143.

نسبة السيولة الجاهزة	قيم جاهزة / خصوم متداولة	ستقيس مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الاجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها

المصدر: على عباس، **الادارة المالية في منظمة الاعمال**، مكتبة العلمية، عمان ، 2000، الطبعة الأولى، ص105 .

2-2- نسبة النشاط:

وهي نسبة التي تستخدم في تقييم مدى كفاءة المؤسسة في ادارة اصولها اي تقوم بتحليل عناصر الموجودات ومعرفة مدى كفاءة الادارة في تحويل هذه العناصر المبيعات ومن ثم الى سيولة وكذا تحقيق اكبر ربح ممكن[1].

واهم هذه نسب النشاط تتمثل في :

2-2-1- معدل دوران المخزون :

وهذه النسبة تظهر سرعة حركة المخزون في المؤسسة وكلما ارتفع معدل الدوران كان هذا مؤشر ايجابيا مع الاخذ بعين الاعتبار أن معدل الدوران يختلف باختلاف نشاط كل مؤسسة من حيث كونها تعمل في مجل تجاري او صناعي او خدماتي ، ويتم احتساب معدل دوران المخزون وفق المعادلة التالية :

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

$$\text{فتر ة الاحتفاظ بالمخزون} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

2-2-2- معدل دوران المدينين:

ويمثل هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في تحصيل ديونها حيث أن فترة الائتمان الممنوحة للعملاء ومعدل الدوران يتعلقان بالسيولة التي تتوفر لمؤسسة وكلما ارتفع

---

[1] حرزلي ايمان ، **مساهمة التشخيص المالي في تحسين المعلومة المحاسبية** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة، جامعة خيضر، بسكرة ،2013/2012،ص27.

معدل الدوران كان ذلك مؤشرا ايجابيا على كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها ويدل على أن المؤسسة تقوم بتحصيل ديونها بالسرعة الممكنة وكفاءة عالية .

ويمكن حساب معدل دوران المدينين وفق المعادلة التالية [1]:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{صافي المبيعات الاجلة}}{\text{متوسط رصيد المدينين}}$$

2-2-3- متوسط فترة التحصيل :

يقيس هذا المتوسط مدى كفاءة المؤسسة اذ كلما انخفض متوسط التحصيل اعتبر هذا المؤشر ايجابيا والعكس صحيح ويمكن حساب متوسط فترة التحصيل وفق المعادلة التالية:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{360}{\text{معدل دوران المدينين}}$$

2-2-4- معدل دوران الدائنين:

وهذا المعدل يظهر الفترة التي يمنحها الدائنون للمؤسسة لتسديد مستحقاتهم ومقارنتها مع معدل دوران المدينين فاذا كانت الفترة الممنوحة من الدائنين اكبر من الفترة الممنوحة للمدينين كان مؤشرا ايجابيا على كفاءة المؤسسة ، ويتم حساب معدل الدائنين وفق المعادلة التالية :

$$\text{معدل دوران الدائنين} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رصيد الدائنين}}$$

2-2-5- متوسط فترة الدفع :

ويقيس هذا المتوسط مدى كفاءة المؤسسة اذا كلما ارتفع معدل الدفع اعتبر هذا المؤشر ايجابيا ويمكن حساب متوسط فترة الدفع وفق المعادلة التالية:

$$\text{متوسط فترة الدفع} = \frac{360}{\text{معدل دوران الدائنين}}$$

---

[1] حرزلي ايمان، **مرجع سابق**،2013، ص28.

الجدول(3) : نسبة النشاط

النسبة	العلاقة	التعليق
دوران المخزون	تكلفة المبيعات ——————— متوسط المخزون	تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في ادارة اصولها من المخزونات وقدرتها على ابقاء المخزون ضمن الادنى المثالي المتناسب مع حجم عملياتها ويستخدم هذا المعدل ايضا في الحكم على كفاءة ادارة التسويق
دوران المدينين	صافي المبيعات الآجلة ——————— متوسط رصيد المدينين	وتقيس لنا هذه العلاقة المدة الممنوحة من طرف الموردين لتسديد ما عليها لهم حيث أن هذه النسبة تكون اكبر من مهلة ائتمان الزبائن
دوران الدائنين	تكلفة بضاعة مباعة ——————— رصيد الدائنين	تقيس هذه النسبة المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها حتى يسددوا ما عليهم ويجب أن لا تتجاوز المدة 90 يوم

المصدر: مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2004،ص51.

2-3- نسبة الربحية: وهي تقيس ربحية المؤسسة والكفاءة التشغيلية فيها اي مدى كفاءة المؤسسة في تحقيق الارباح خلال الفترة التشغيلية المحددة ، حيث تعتبر الربحية مؤشرا لنجاح الاعمال فهي هدف اساسي وامر ضروري لبقاء عمل المؤسسة واستمرارها وهي عبارة عن العلاقة بين الارباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الارباح[1].

تعتمد هذه المجموعة من النسب على كفاءة الادارة توظيف الاصول لتحقيق الايرادات والارباح وتقسم بناءا على ذلك الى مجموعتين التاليتين:

- نسبة لقياس المبيعات

ـ معدل هامش الربح.

ـ حافة مجمل الربح.

ـ حافة ربح النشاط.

[1] حرزلي ايمان ، **مرجع سابق** ،2013، ص27.

- نسبة لقياس ربحية توظيف الاصول

ـ العائد على الاصول المستثمرة

ـ العائد على حقوق الملكية

ـ نسبة التوزيعات

ـ نسبة التوظيف الذاتي

2-3-1- نسبة قياس ربحية المبيعات :

$$\text{معدل هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

تقيس هذه النسبة صافي الارباح المحققة من المبيعات نتيجة توظيف كامل الاموال المستثمرة من أموال حقوق المساهمين والمقرضين وكلما زادت تلك النسبة كلما كانت مؤشرات الربحية ايجابية ،ويمكن تعديل المعادلة لتظهر استبعاد اثر الاقتراض على المبيعات على النحو التالي[1] :

$$\text{معدل هامش لربح} = \frac{\text{(صافي الربح-الفوائد)}}{\text{المبيعات صافي}}$$

$$\text{حافة مجمل الربح} = \frac{\text{مجمل الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

تقيس كفاءة العمليات التشغيلية بعد استبعاد العناصر الادارية والتمويلية .

$$\text{حافة ربح النشاط} = \frac{\text{صافي الارباح+الفوائد+الضرائب}}{\text{صافي المبيعات}}$$

تظهر هذه النسبة مدى قدرة كل وحدة نقدية للمبيعات على تحقيق الربح قبل الفوائد والضرائب.

---

[1] حرزلي ايمان، **مرجع سابق**،2013، ص29.

2-3-2-نسبة قياس ربحية توظيف الاصول[1]

$$\text{العائد على الاصول المستثمرة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الاصول}}$$

مؤشر لقياس مدى ربحية الاصول المستثمرة اي الى اي مدى يمكن أن تحقق كل وحدة نقدية مستثمرة في الاصول ارباحا.

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

نسبة لإظهار مقدرة امول المساهمين على تحقيق الإ باح.

$$\text{نسبة التوزيعات} = \frac{\text{التوزيعات}}{\text{صافي الارباح}}$$

تحدد هذه النسبة جزء من العوائد المدفوع كتوزيعات للمساهمين ويمكن اشتقاق ايضا الجزء ضمن الارباح المحتجزة لإعادة استثماره مرة اخرى للعمليات التشغيلية.

$$\text{نسبة التوظيف الذاتي} = \frac{\text{الاحتياطات}}{\text{رأس مال مستثمر}}$$

تقيس مدى اعتمادية المؤسسة على الاحتياطات المحتجزة في تمويل العمليات التشغيلية والرأسمالية.

2-4- نسبة التمويل (نسب المديونية)

حيث تبين لنا مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الاصول عامة والاصول الثابتة بصفة خاصة ويبين ذلك كما يلي :

$$\text{التمويل الذاتي} = \frac{\text{الاموال الدائمة}}{\text{الاصول الثابتة}}$$

$$\text{التمويل الخاص} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{الاصول الثابتة}}$$

---

[1] حرزلي ايمان، **مرجع سابق**،2013، ص 30.

الاستقلالية المالية = الاموال الخاصة / مجموع الخصوم

السيولة الآجلة = قروض طويلة ومتوسطة الاجل / الاموال الدائمة

التمويل الخارجي = مجموع الديون / مجمو ع الاصول

جدول (4) : نسبة المديونية

النسبة	العلاقة	التعليق
التمويل الذاتي	الاموال الدائمة / الاصول الثابتة	تقيس مدى تغطية الاصول الثابتة بالأموال الدائمة
التمويل الخاص	الاموال الخاصة / الاصول الثابتة	تعني قدرة اموال المساهمين على تغطية الاصول الثابتة وتبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الاجل
الاستقلالية المالية	الاموال الخاصة / مجموع الخصوم	وتمثل حصة المساهمين في مجموع موارد المؤسسة
السيولة الآجلة	قروض طويلة ومتوسطةالاجل / الاموال الدائمة	وتعتبر النسبة التي يقدمها البنك قبل أن يمنح قروض طويلة الاجل لأنها تمثل هامش استدانة المؤسسة
التمويل الخارجي	مجموع الديون / مجموع الاصول	وتبين القدرة على تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية (ديون) فكلما كانت صغيرة كانت اموال الدائنين مضمونة

المصدر :مبارك لسلوس ، **مرجع سابق** ، 2004، ص45.

المبحث الرابع : الاساليب الحديثة لتحليل المالي

تعتبر الطرق الكمية من الاساليب الحديثة في التحليل المالي والتي تساعد على تحقيق نتائج أدق بإضافة الى تقليل الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية التحليل المالي.

المطلب الاول : الاساليب الإحصائية

ان الاساليب الإحصائية تعتمد على الارقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعه بيانات ولعدد من السنوات، بحيث يستعمل في التحليل المالي المقارنة الافقية باستخدام السلاسل الزمنية وذلك بحساب العلاقة بين المؤشرات لفترة زمنية يستحسن ان لا تتجاوز الخمس سنوات لضمان الدقة في التحليل ويمكن استعمال هذا الاسلوب لتحليل الربحية، تحليل المصاريف، وتحليل معدلات النشاط وغيرها من النشاطات[1].

ويمكن تعريف الرقم القياسي بأنه رقم او مقياس احصائي تم تصميمه بقصد اظهار التغير في متغير معين خلال فتره ز منيه معينه، وعندما يتم التحليل المالي لعدد من السنوات بموجب الارقام القياسية يطلق عليه اسلوب المقارنات الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية .

وتحتسب العلاقة بين المؤشرات، وفقاً لأسلوب الارقام القياسية كالاتي [2]:

(قيمة العنصر في سنة المقارنة / قيمة نفس العنصر في سنة الاساس) ×100.

والغاية من ايجاد التغيرات النسبية هي الدراسة المستفيضة لمعرفة اسباب هذه التغيرات لمساعدة ذوي الشأن لاتخاذ الاجراءات المناسبة .

اجراءات التحليل باستخدام الاساليب الإحصائية [3]:

- يتم اتباع هذا الاسلوب في حالة وجود سلسله من البيانات المالية .
- يتم اعداد جدول يتكون من حقلين الاول للعناصر والثاني للسنوات .

---

[1] شنوف شعيب، **التحليل المالي الحديث طبقا لمعايير الدولية**، دار زهران للنشر، الاردن، 2013، ص 229.

[2] وليد ناجي الحيالي، **مرجع سابق**، 2007، ص129.

[3] وليد ناجي الحيالي،**مرجع سابق**، 2007، ص131.

ـ تعتبر قيمة سنة الاساس 100 ثم ينسب قيمة كل عنصر الى مثيله من سنة الاساس مضروباَ في 100 .

ـ بعد الانتهاء من استكمال الجدول التحليلي السابق يحصل المحلل على التغيرات التي تحدث لكل عنصر، ويمكن تحويل قيمة كل مؤشر الى رسم بياني يوضح اتجاه التغيرات التي حدثت خلال السلسلة الزمنية .

المطلب الثاني : الاساليب الرياضية

تعتبر الاساليب الكمية في التحليل المالي الطريقة المثلى لحل اعقد المشاكل بأقل جهد وبأسرع وقت، وتوجد عدة طرق رياضية تستخدم في التحليل المالي مثل طريقة البرامج الخطية وطريقة الاحداثيات ...الخ، لذا يجب على المحلل ان يكون ملماَ بهذه الطرق وكيفية الاستفادة منها في مجال عمله، واكثر الطرق التي يمكن استخدامها في التحليل المالي هي[1]:

1ـ طريقة الارتباط والانحدار :

تستخدمهذه الطر يقة لتحديد شدة العلاقة بين ظاهرتين أو اكثر وذلك من خلال معادلة الانحدار:

$$Y= F(X)$$

بحيث تمثل Y الظاهرة الاولى وx الظاهرة الثانية

ان علاقة الارتباط تكون بين متغيرين يكون احدهما سبب والاخر نتيجة، كما يجب تحديد المتغير المستقل والمتغير التابع.

2ـ طريقة البرامج الخطية :

تستخدم البرامج الخطية في حل المشاكل المعقدة خاصة التي لها علاقه بالقضايا الاقتصادية ذات الشمول،والبرامج الخطية من هذا النو ع تعتمد على حل المعادلات الخطية، عندما تكون العلاقة التبادلية بين جملة ظواهر محدده وواضحة، ولحل

---

[1] وليد ناجي الحيالي، **مرجع سابق**،2007، ص136.

المشاكل الاقتصادية باستخدام البرامج الخطية يتم الاستعانة بمعادلة المستقيم التي هي:

$$Y = ax + b$$

بحيث يجب تحديد قيمة كل من a و b من خلال المعادلتين التاليتين[1]:

$$\sum Xi + nb \qquad Yi = a$$

$$\sum Xi^2 + b\sum Xi \qquad Yi\,Xi = a$$

بحيث تمثل i تسلسل المتغيرات، تمثل Xi قيم المتغير الاول، وتمثل yi قيم المتغير الثاني.

3ـ المصفوفات الخطية والموجه :

تعتمد هذه الطريقة على حل المعادلات الجبرية الخطية والموجه للمصفوفات، وتستخدم بشكل خاص في حل المعادلات المعقدة والتي تحتوي على الكثير من المجاهيل، وذلك خاصة في المعامل والمصانع الكبيرة والمؤسسات الإنتاجية الاخرى[2].

المطلب الثالث: نماذج التحليل المالي الحديث

1- نموذج Aithman and mc cough:

يؤسس هذا النموذج على خمسة مؤشرات لكل واحد منها وزنا ترجيحيا يختلف عن الاخر للتنبؤ بحدوث الإفلاس في المشاريع الاقتصادية، ناتج هذا النموذج هو رقم معين يعبر عن التفرقة بين المشاريع التي ستتعرض مخاطر الإفلاس، اطلق عليه الحرف(Z)، ويأخذ النموذج معادلة الارتباط التي يكون فيهاZ متغير تابع ولتحديد القيمة الفاصلة للفشل المالي، يصاغ بالمعادلة التالية[3]:

---

(1) شنوف شعيب، **مرجع سابق**،2013، ص 232

(2) **مرجع سابق**،2013، ص 232.

(3).وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي**، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،2007، ص 255.

$$Z= 0.012X_1 + 0.014X_2 + 0.033X_3 +0.006X_4 + 0.010X_5$$

حيث أن:

Z: مؤشر الافلاس

X_1: رأس المال العامل / إجمالي الاصول.

X_2: الأرباح المحتجزة / اجمالي الأصول.

X_3: الارباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول.

X_4: القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية للديون

X_5: المبيعات / إجمالي الأصول.

ونلاحظ أن النسب التي اعتمدها هذ النموذج تتناول اهم الابعاد المالية التي يجب دراستها في المؤسسة وهي السيولة، الربحية، الرفع المالي، والنشاط، وبموجب هذا النموذج تصنف المؤسسات محل الدراسة في ثلاث فئات وفقا لقدرتها على الاستمرار وهذه الفئات هي[1]:

- القيمة الفاصلة لهذا النموذج هي: 2.675، المؤسسة التي تحقق أقل من هذه النسبة لها نفس الخصائص للمؤسسات التي فشلت.
- إذا كانت القيمة أقل من 1.81 تعتبر المؤسسة فاشلة التي يحتمل افلاسها.
- إذا كانت القيمة أكبر من 2.99 فإن المؤسسة ناجحة .
- إذا كانت القيمة بين 1.81 و 2.99 فإنه يصعب التنبؤ بوضع المؤسسة

2- نموذج Kida

يعتبر النموذج أحد النماذج الحديثة الذي استخدم في عملية التنبؤ بالفشل المالي في عام 1981، وقد بني على خمسة متغيرات مستقلة من النسب المالية وفق معادلة الارتباط لتحديد قيمة المتغير التابع Z ولكل مؤشر وزن ترجيحي معين حسب اهمية كل نسبة أو مؤشر، من خلال المعادلة التالية[2]:

---

[1] شعيب شنوف، **مرجع سابق**، 2013، ص255.

[2] وليد ناجي الحيالي، **مرجع سابق**، 2007، ص 262.

$$Z= 1.042X_1 + 0.42X_2 +0.461X_3 + 0.463X_4 + 0.271X_5$$

حيث أن:

X_1: الربح الصافي / إجمالي الاصول.

X_2:الاموال الخاصة / اجمالي الخصوم.

X_3: النقديات / الخصوم المتداولة.

X_4: المبيعات / اجمالي الاصول.

X_5: النقديات / اجمالي الاصول.

إذا كانت النتائج إجابية فإن المؤسسة هي في مأمن من الفشل المالي واذا كانت سلبية فالمؤسسة تواجه خطر الفشل المالي ومنه الافلاس[1].

3- نموذج Sherrod:

يستخدم هذا النموذج لمعرفة مخاطر الائتمان في البنوك عند منح قروض للمؤسسات، والتنبؤ بالفشل المالي، ولكل مؤشر وزن ترجيحي معين حسب اهمية كل نسبة أو مؤشر[2].

ولهذا النموذج هدفين رئيسيين هما[3]:

- تقييم مخاطر الائتمان.
- الفشل المالي.

حيث يستخدم الهدف الاول من قبل البنوك لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض الى المشاريع الاقتصادية، حيث يجري تقسيم القروض الى خمسة فئات حسب درجة المخاطرة وهي:

الفئة	درجة المخاطرة	قيمة Z الفاصلة
الأولى	قروض ممتازة	$Z \geq 25$

(1) شعيب شنوف، **مرجع سابق**،2013، ص 253.

(2) **مرجع سابق**،2013، ص 256.

(3) وليد ناجي الحيالي، **مرجع سابق**،2007، ص 255.

الثانية	قروض قليلة المخاطرة	25≥ Z ≥20
الثالثة	قروض متوسطة المخاطرة	20≥ Z ≥5
الرابعة	قروض عالية المخاطرة	5≥ Z ≥-5
الخامسة	قروض عالية المخاطرة جداً	Z≤5-

اما الهدف الثاني فهو يستخدم للتأكد من مبدأ استمرارية المشروع في الحياة الاقتصادية للتعرف على مدى قدرة المشروع على مزاولة نشاط المستقبل.

ويصاغ هذا النموذج بموجب معادلة الارتباط التالية:

$$Z= 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.10X_6$$

حيث أن:

Z: مؤشر الافلاس .

X_1: رأس المال العامل / اجمالي الاصول.

X_2: النقديات / اجمالي الاصول.

X_3: اجمالي حقوق المساهمين / اجمالي الاصول.

X_4: الارباح قبل الضرائب / اجمالي الاصول.

X_5: اجمالي الاصول / اجمالي الالتزامات.

X_6: اجمالي حقوق المساهمين / القيمة الثابتة المادية.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل نلاحظ أن التحليل المالي للمؤسسة يقوم بإعطاء نتائج وأرقام تفسر ماليا وهذه التفسيرات تعتبر قاعدة لتقييم الاداء واتخاذ القرارات.

أما نتائج التحليل المالي فقد تتسع للاحتمالات الخارجية ونعني بذلك خلق فعل امام المتعاملين مع المؤسسة مثلا كسب مصدر جديد أو متعامل جديد.

الفصل الثانـي

تقييم الأداء

تمهيد:

الأداء يختلف باختلاف الجهة أو القطب المحدد له، فينظر قطب العملاء الى أداء المؤسسة في قدرتها على توفير السلع والخدمات التي تشبع رغباتهم بأسعار معقولة، وينظر قطب الموظفون اليه في قدرة المؤسسة على ضمان استمرارية العمل وفي جو ملائم، أما قطب المسيرين فينظر الى الاداء في الكفاءة والفعالية .

وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث حيث:

المبحث الأول: عموميات حول الأداء،

المبحث الثاني: مدخل تقييم الاداء،

المبحث الثالث: ماهية تقييم الاداء المالي.

المبحث الأول: عموميات حول الاداء

الأداء هو البحث عن الكفاءة من خلال إنتاج أكبر ما يمكن والبحث عن الفعالية من خلال القيام بأفضل عملية لتحقيق نمو دائم، الأداء مرتبط بالجانب الداخلي للمؤسسة من خلال إنتاجية العمل .

وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم وأنواع الأداء أين يتم عرض مجموعة من التعاريف التي تسمح بتوضيح معناه وعرض مكوناته و أنواعه

المطلب الأول: مفهوم الأداء

" يعد الأداء مفهوما شموليا و هاما بالنسبة لجميع المؤسسات- في جميع المجالات- بشكل عام ويكاد يكون الظاهرة الشمولية لجميع فروع و حقول المعرفة المحاسبية و الإداريةو على الرغم من كثرة البحوث و الدراسات التي تناولت الأداء و تقييمه، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء ، فلا يزال الباحثون مشغولين بمناقشة الأداء كمصطلح فني و بمناقشة المستويات التي يُحلَلُ عندها و القواعد الأساسية لقياسه و يعتقد البعض أن الخلاف حول مفهوم الأداء ينبع من اختلاف المعايير و المقاييس التي تُعتَمَد في دراسة الأداء و قياسه و التي يستخدمها الباحثون مع القول إن هذا الاختلاف إنما يعود لتنوع أهداف و اتجاهات الباحثين في دراستهم."[1] فمنهم من يميل إلى الجانب الكمي ، و بالتالي تكون وسائل تحليله في أغلبها تقنية ، و منهم من يميل إلى الجانب التنظيمي فلا يكتفي بالتعبير عن الأداء بمجرد نسب و أرقام ، و إنما يمتد إلى تفسيرها و تحليلها .

لغويا مصطلح الأداء مستمد من اللغة الإنجليزية(to performe) و الذي يعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل.» والأداءيعبّر عن " المخرجات أو الأهداف التي يسعى

---

[1] حمزة محمود الزبيدي ، **التحيل لأغراض تقييم الاداء و التنبؤ بالفشل** دار الوراقة للنشر والتوزيع، 2000ص81.

النظام إلى تحقيقها، و هو مفهوم يعكس كلا من الأهداف و الوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه يربط بين أوجه النشاط و بين الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها". [1]

كما أننا نجد أن قسما من المفكرين (ومنهم Miller & Bromily) يرون أن الأداء " هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة الموارد المادية و البشرية ، و استغلالها بكفاءة و فعالية بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها". هذا التعريف يُدخِل في الأداء كل من الكفاءة و الفعالية كعنصرين مكونين للأداء و يدعم هذا القول التعريفات التالية:[2]

ـ **تعريف M.Gervais** : " الجمع بين الكفاءة (أو الإنتاجية) و الفعالية يسمح بالوصول إلى مستوى الأداء".

ـ **تعريف B.Doriath** : " نستعمل مفهوم الأداء للحكم على المؤسسة من حيث الأهداف و الطريقة المتبعة في تحقيقها" .

ـ **تعريف G.Donnadieu**:"أداء المؤسسة يمكن الحكم عليه من خلال ثلاثة معايير مختلفة و لكنها مكملة لبعضها البعض هذه المعايير هي : أهمية الهدف ، القدرة على بلوغ الهدف الطريقة الاقتصادية لبلوغ الهدف ، و هذه المعايير الثلاثة تكون المفهوم الشامل للأداء".

من الجوانب الأخرى للأداء فقد لخص كل من" Carla Mendoza,Pierre Besós" مفهوم الأداء في البعدين التاليين :

ـ الأداء في المؤسسة هو كل ما يساهم في تحسين الثنائية: قيمة- تكلفة فلا يمكن الفصل بين تخفيض التكلفة و زيادة القيمة في معنى الأداء.

---

[1] عايد خطاب ،**التخطيط الاستراتيجي**، دار الفكر العربي ، القاهرة ،مصر ،1989،ص35.

[2] شوقي قبطان، **دراسة العلاقة بين سياسات تسيير الموارد البشرية وإداء المؤسسات الصناعية** ،مذكرة ماجستير في ادارة الاعمال(غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة دحلب البليدة ،2006 ،ص ص 20-21.

ـ الأداء في المؤسسة هو كل ما يساهم في تحقيق و بلوغ الأهداف الإستراتيجية المتعلقة بالمدى المتوسط و الطويل.

والمدخل المعتمد هنا هو اعلاه أن الأداء يعتمد على الحكم الذي يُعطَى لقيمة المؤسسة مثلا في أسعار البيع ، الكميات المباعة ، حصة السوق ، الأرباح ، صورة و علامة المؤسسة ، و قيمة خدماتها لدى مختلف العملاء ؛ أما التكلفة فهي حسب تقدير المؤسسة لقدرتها على تخفيض تكاليفها ، و يكون هذا التقدير إما زمنيا و إما عن طريق المقارنة مع مؤسسات ناجحة تشتغل في نفس النشاط

يقدم الباحثون للأداء أيضا البعد الاستراتيجي ، في أن الأداء يعبر على مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها الاستراتيجية .

يتضح من التعاريف السابقة أن الأداء يمكن أن يأخذ عدة مفاهيم ، و يؤكد ذلك أن مفهوم الأداء يتمتع بالخصائص التالية[1]:

1ـ الأداء مفهوم واسع و شامل

يختلف مدلول الأداء باختلاف الجماعات أو الأفراد الذين يستخدمونه، فبالنسبة لمالكي المؤسسة قد يعني الأرباح، أما بالنسبة للقائد الإداري فقد يعني المر دودية والقدرة التنافسية وللأطراف الأخرى محدداتها الخاصة للأداء، كما أن قياس الأداء يقوم على مجموعة واسعة و متكاملة من المؤشرات

(المعايير) سواء كانت مالية أو غير مالية.

2ـ الأداء مفـهوم متطور

إن مكونات الأداء تتطور عبر الزمن، إذ أن المعايير التي يتحدد الأداء على أساسها سواء كانت معايير داخلية للمؤسسة أو تلك التي تحددها البيئة الخارجية تكون متغيرة، فالعوامل التي تتحكم في نجاح المؤسسة في المرحلة الأولى لدخول السوق

---

[1] صالح جيلح، **اثر القيادة الادارية على اداء العاملين**، مذكرة ماجستير في ادارة الاعمال ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (غير منشورة)، جامعة الجزائر،2006 ، ص ص 128-129

يمكن أن تكون غير ملائمة للحكم على أداء مؤسسة تمر بمرحلة النمو أو النضج، كما أنه قد توجد توليفة معينة من العوامل البشرية، التقنية المالية والتنظيمية تجعل الأداء مرتفعا في موقف أو ظرف معين دون أن يكون ذلك في موقف أو ظروف أخرى، لأن هذه التوليفات متعددة ومتغيرة عبر الزمن، لذلك فإن التحدي الأساسي الذي يواجه القادة الإداريين هو إيجاد التوليفة المناسبة لتحقيق الأداء المرتفع.

3ـ الأداء ذو أثر رجعي على المؤسسة

يؤثر أداء المنظمة على سلوكيات القادة الإداريين، فإذا كانت النتائج المحققة بعيدة عن الأهداف المسطرة، فإنه يتوجب عليهم إعادة النظر في البرامج والخطط وحتى في الخيارات الاستراتيجية لذلك فمعرفة مستوى الأداء عن طريق قياسه وتقييمه يهدف إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية لبلوغ الأهداف المرجوة.

4ـ الأداء مليء بالتناقضات[1]

إن العوامل المحددة للأداء بخصائصه السابقة بقدر ما هي مكملة لبعضها ، بقدر ما هي متناقضة في بعض الأحيان، فالتوفيق بين هدف خفض تكاليف الإنتاج مع تحقيق تحسين النوعية في الخدمات و السلع قد يكون صعبا، لذا كان لابد من مراعاة الأهمية النسبية للعوامل المكونة للأداء و تحديد الأولويات بينها.

مما سبق يمكن القول أن الأداء يعبر على مدى الوصول إلى الأهداف، مع مراعاة طريقة استخدام الموارد المخصصة لذلك.

المطلب الثاني: مستويات الأداء

تتكون المؤسسة من عناصر بشرية، مادية مالية و تنظيمية، و هي كلها تساهم في الأداء بدرجات متفاوتة، دون أن ننسى ما للبيئة الخارجية من تأثير على أداء المؤسسة، لذلك تشكل العناصر السابقة مصدرا للأداء وفق التقسيم التالي[2]:

---

[1] جيلح صالح، **مرجع سابق**،2006، ص130.

[2] **مرجع سابق**، 2006، ص 135

1ـ الأداء الظاهري

يتمثل الأداء الظاهري في الفرص التي توفرها البيئة الخارجية للمؤسسة، و التي من خلال إدراكها واستغلالها تحقق المؤسسة الأداء المالي ،من هذه الفرص نذكر: انفتاح أسواق جديدة واعدة، أسعار تنازل مغرية لمؤسسات أخرى، براءات اختراع يتم استثمارها، أزمات تعاني منها مؤسسات منافسة، ظهور قوانين حكومية داعمة، هذه الفرص مع أنه لا يمكن إسنادها أساسا للأداء المؤسسة (أداء ذاتي) لأنه ليس للمؤسسة دور في خلقها ،ولهذا يطلق عليها أداء ظاهري أي غير حقيقي، ورغم ذلك فإن مبادرة المؤسسة باكتشاف هذه الفرص و استغلالها يدل على أداء داخلي(ذاتي)،أما قدرة المؤسسة على تجنب التهديدات التي تظهر في البيئة الخارجية فيدل على أداء داخلي بفعل عمل الذي تقوم به المؤسسة لمواجهتها.

2ـ الأداء الذاتي

يتمثل الأداء الذاتي في أداء المؤسسة في مجموعها ،بفعل الجهود التي يبذلها القادة الإداريون و العاملون في العمل على استغلال موارد المؤسسة و هو ما ينتج من توليف من الأداءات التالية:

2-1- الأداء التجاري: يصف الأداء التجاري فعالية و كفاءة الوظيفة التجارية أو التسويقية في تحقيق أهداف المبيعات والزبائن.

2-2- الأداء الفني: يتمثل الأداء الفني في قدرة المؤسسة على استغلال و استخدام تجهيزات الإنتاج(الاستثمارات) في العملية الإنتاجية و كذا لك صيانتها.

2-3-الأداء التمويني: التموين يتمثل في أداء فعالية وكفاءة وظائف الشراء، النقل والتخزين لتزويد المؤسسة بالمواد الأولية ، المعدات و التجهيزات الإنتاجية بالنوعية و الكمية المناسبة و في الوقت المناسب.

2-4-الأداء البشري: يتمثل في أداء العاملين في المؤسسة مهما كان موقعهم و مستواهم الوظيفي(قيادات عليا، أداء وسطى، مشرفين، منفذين).

2-5-الأداء المالي

يصف الأداء المالي فعالية وكفاءة المنظمة في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها، ويتم الحكم عليه من خلال التقييم المالي.

المطلب الثالث: أنواع الأداء

ان تصنيف الأداء كغيره من التصنيفات المتعلقة بالظواهر الاقتصادية، يطرح اشكالية اختيار المعيار الدقيق والعلمي في وقت ذاته ، وبما أن الاداء من حيث المفهوم يرتبط الى حد بعيد بالأهداف فانه يمكن نقل معايير المعتمدة في تصنيف هذه الاخيرة واستعمالها في تصنيف الأداء كمعيار الشمولية ومعيار المصدر

1ـ حسب معيار الشمولية[1]

1-1-الأداء الكلي

وهو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف او الانظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها ولا يمكن نسب انجازها الى اي عنصر دون المساهمة باقي العناصر ،وفي اطار هذا النوع من الاداء يمكن الحديث عن مدى وكيفيات بلوغ المؤسسة اهدافها الشاملة كالاستمرارية، الشمولية، الارباح النمو ....

1-2-الاداء الجزئي

وهو الذي يتحقق على مستوى الانظمة الفرعية للمؤسسة وينقسم بدوره الى عدة انواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة، حيث يمكن ان يقسم حسب المعيار الوظيفي الى :أداء وظيفة المالية، أداء وظيفة الأفراد، أداء وظيفة التموين، أداء وظيفة الانتاج واداء وظيفة التسويق.

---

[1] عبد المليك مزهوده، **الاداء بين الكفاءة والفعالية،** مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الاول، 2001، ص ص 89-90

2ـ حسب معيار المصدر[1]

ينقسم الاداء وفقا لهذا المعيار الى نوعين وهما الأداء الداخلي والأداء الخارجي.

2-1- الأداء الداخلي: وهو الاداء الناتج عن كل من الموارد البشرية، والمالية والتقنية الضرورية لتسيير نشاط المؤسسة ويشمل الاداء الداخلي ما يلي :

2-1-1- الاداء البشري: وهو أداء الافراد داخل المؤسسة من خلال صنع القيمة المضافة، وتحقيق الافضلية باستخدام مهاراتهم وخبراتهم.

2-1-2-الاداء التقني: ويتمثل قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال

2-1-3-الاداء المالي: ويمكن الاداء المالي في فعالية وتعبئة واستخدام المالية المتاحة.

2-2- الاداء الخارجي: وهو الاداء الناتج عن التغيرات الحاصلة في المحيط الخارجي للمؤسسة، وهناك عدة متغيرات تنعكس على أداء المؤسسة.

3ـ حسب معيار الطبيعة: تبعا لهذا المعيار يمكن تقسيم الاداء الى اداء اقتصادي، اجتماعي، تكنولوجي، واداء اداري[2]

3-1- الأداء الاقتصادي: يعتبر الاداء الاقتصادي المهمة الاساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية الى بلوغها ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة نتيجة تعظيم نواتجها، ويقاس الاداء الاقتصادي عادة باستخدام مقاييس الربحية بأنواعها المختلف.

3-2- الاداء الاجتماعي: يعد الاداء الاجتماعي لأي مؤسسة اساسا لتحقيق المسؤولية الاجتماعية داخلها، ويصعب قياس الأداء الاجتماعي بالمقاييس الكمية المتاحة، ولتحديد مدى مساهمة المؤسسة في المجالات الاجتماعية التي تربط بينها وبن الجهات التي تتأثر بها.

---

[1] عادل عشي، **تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الحقوق ولعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 6.

[2] عادل عشي، **مرجع سابق**، ص6.

3-3- الأداء الاداري: ويتمثل في الاداء الاداري للخطط والسياسات والتشغيل بطريقة ذات كفاءة وفعالية، ولتقييم الاداء الاداري يمكن استخدام الاساليب المختلفة لبحوث العمليات.

4 – **حسب معيار الوظيفة:** يصنف الأداء حسب معيار الوظيفة وفقا لوظائف المؤسسة والمتمثلة في كل من الوظيفة المالية، وظيفة الانتاج، وظيفة التسويق، وظيفة التموين، وظيفة البحث والتطوير، وظيفة الافراد.....الخ

4-1- اداء الوظيفة المالية: يتمثل في مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية، كتحقيق التوازن المالي، توفير السيولة لتسديد التزاماتها، وتحقيق المردودية.

4-2- أداء الوظيفة الانتاجية: يتمثل الاداء الانتاجي للمؤسسة في تحقيق معدلات انتاج مرتفعة وبجودة عالية مع تدنية التكاليف

4-3- أداء وظيفة البحث والتطوير: يتم دراسة وظيفة البحث والتطوير بناءا على مؤشرات عدة منها التنويع وقدرة المؤسسة على انتاج منتجات جديدة، وكذلك قدرتها على الاختراع ولابتكار.

4-5-أداء وظيفة الافراد: يتمثل أداء وظيفة الفرد في قيامه بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله وتمكنه من انجاز و أداء مهامه بنجاح[1]

المبحث الثاني: مدخل لتقييم الأداء

ان اي مؤسسة ومهما كانت طبيعتها ربحية او غير ربحية، حكومية أو مدنية، تنتمي الى القطاع الخاص أو القطاع العام، فإنها تقوم بشكل او بأخر بعملية تقييم الاداء لهدف معين او لأهداف مختلفة، هذه الاهداف تختلف من مؤسسة الى اخرى او حسب الحالة المراد تقييمها في المؤسسة الواحدة، ولعل الهدف الاساسي المراد من وراء هذه العملية هو تقديم معلومات للجهات ذات العلاقة والمهتمة بأداء المؤسسة.

---

[1] عادل عشي ، **مرجع سابق**، ص7.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء

كثيرا ما نجد مفاهيم مثل: مراجعة الاداء، التقويم السنوي، قياس الجدارة، تقييم الكفاءة....، كل هذه المفاهيم تصب في وعاء واحد وتؤدي نفس معنى "تقييم الاداء" او يمكن القول أنه يشمل كل هذه المفاهيم، وهو يعني (تقييم الاداء): "بأنه الاداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المشروع بهدف قياس النتائج المحققة، ومقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسببتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات وغالبا ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق فعلا وما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة هي السنة في الغالب"[1] وقد تنحصر عملية التقييم في الكشف عن مجموعة من الانحرافات كل منها ترتبط بأصل خاص بيها لكن اغلبها تشمل كل من[2] :

التنفيذ: ان البرامج التي يتم تسطيرها، انطلاقا من عملية تخطيط مسبقة لم يتم احترامها أثناء النشاط وهو ما يخلق فارق بين ما تم تسطيره والمحقق فعلا.

التنبؤ: يعتبر التنبؤ احدى المسئوليات الرئيسة للمديرين الماليين والاداريين للمؤسسة حيث أنه يزود المؤسسة بالاطار الذي تستند عليه عمليات التخطيط والرقابة في المؤسسة.

هناك ثلاث مستويات لتقييم الاداء في المؤسسات موضحة في الشكل الاتي:

---

[1] قدير فوزية، **المورد البشري وتحسين أداء المؤسسة**، رسالة ماجستير (غيرمنشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 32.

[2] بومعزة حليمة، **التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، سنة2004، ص 11.

الشكل(2): مستويات تقييم الاداء

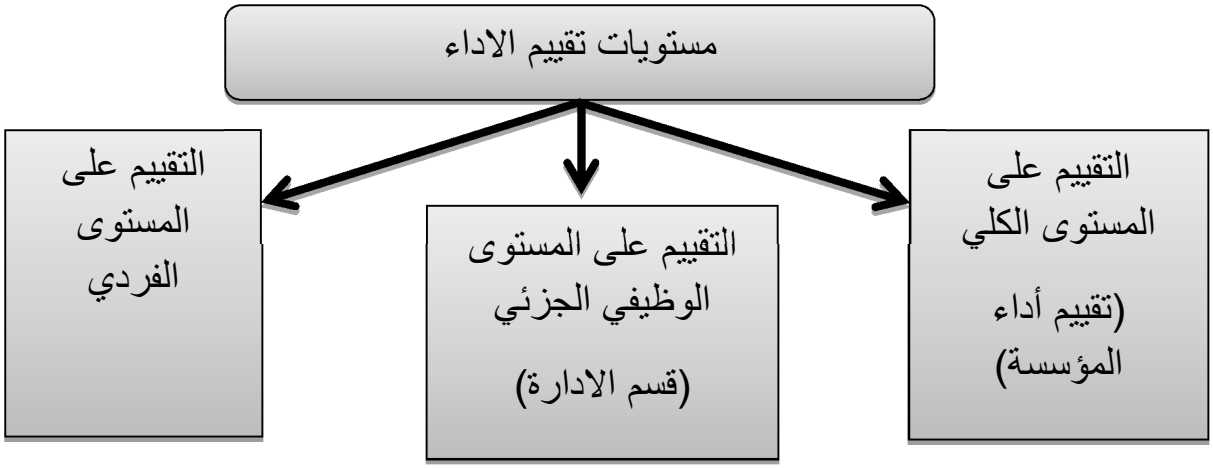

المصدر: زهير ثابت، **تقييم اداء الشركات**، دار القباء، القاهرة ،2001، ص15.

اذن تعريف تقييم الاداء : او هو:" معرفة مدى تحقيق الاهداف المرسومة للوحدة الصناعية وكيفية استخدام الموارد وحساب المنافع والتكاليف واثار ذلك على الوحدة نفسها".[1]

كما أنها عملية القصد منه التوصل الى الحكم على درجة الكفاءة وفعالية المؤسسة ككل، ولكافة جوانب النشاطات والعلاقات المختلفة وأن عملية التقييم هذا يجب أن تكون شاملة لكل جزئيات وأقسام النشاط في المؤسسة ولتقييم الأداء اهمية كبيرة في جميع المؤسسات وعلى، ذلك يمكن ايجاز تلك الاهمية في الجوانب الأتية[2]:

- يوفر تقييم الأداء مقياسا لمدى نجاح المؤسسة في سعيها لتحقيق أهداف من خلال نشاطها.
- ان تقييم الأداء يظهر مدى اسهام المؤسسة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من الانتاج بأقل التكاليف.
- يوفر نظام تقييم الاداء معلومات متنوعة لمختلف المستويات الادارية في المؤسسة

---

[1] عقيل جاسم عبدالله، **مدخل تقييم المشروعات**، ط1 ،دار المحامد للنشر، الاردن، 1999، ص ص :198-190.

[2] علي عبد الله، **اثر البيئة على اداء المؤسسات العمومية الاقتصادية**، جامعة الجزائر، رسالة دكتورة(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،1999،ص 8.

ـ يساعد على ايجاد نوع من المنافسة بين الاقسام والادارات والمؤسسات المختلفة وهذا بدوره يدفع المؤسسة لتحسين مستوى أدائها

ـ يظهر تقييم الاداء التطور الذي حققته المؤسسة، اما نحو الافضل او نحو الاسوأ وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلية للأداء زمنيا في المؤسسة من مدة لأخرى.

المطلب الثاني: أهداف وشروط نجاح تقييم الأداء

حتى ينجح المحلل في مهمته في تقييم الأداء، فإن هناك أهداف يجب تحقيقها، وشروط يجب توافرها لي نجاح مهمته ومن أهم أهداف وشروط نجاح تقييم الاداء هي:

1ـ اهـــــــــــداف تقييم الأداء

يشترط في عملية التقييم الاستمرارية وتباع منهجية علمية دقيقة وسليمة، حتى تضمن نتائج فعالة تكون في خدمة الاهداف التي وضعت من أجلها، وتكون هذه الأهداف على المستوى الفردي، الإداري والمؤسسة ككل[1]:

1-1- على المستوى الفردي: يمكن لعملية تقييم الأداء ان تحقق:

ـ الشعور بالعدالة من قبل العامل، باعتبار ان جهود تم تقييمها ومكافأتها بشكل عادل وصحيح، وهذا ما يولد لديه الشعور بالمسؤولية.

ـ رفع روح المعنوية للعاملين وزيادة الإندماج بالعمل.

ـاعتماد التقييم أساس لعملية المراقبة على داء العامل وفق أسس وضحة ومتفق عليها.

1-2-على المستوى الاداري: ونعني هنا المديرين فتحقق عملية تقييم الاداء ما يلي :

ـ تدفع المدير الى تنمية مهارته وقدراته في مجال تقييم الاداء واعتماد معايير موضوعية دقيقة أو ذاتية بناء على الخبرة والمهارة والتجربة المكتسبة من الممارسات الطويلة.

---

(1) مريخي عبد الرزاق، **التحليل المالي ودوره في تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية ولتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2011، ص 54

ـ تطوير العلاقة بين الرؤساء والمرؤوسين من خلال تقييم يقوم على اسس ترتبط بكفاءة الاداء، ما يمنع التحيز والمحاباة.

ـ زرع الاطمئنان لكون التقييم يجري وفق معايير وأسس سليمة لا تثير حفيظة العاملين.

1-3- على مستوى المؤسسة[1]:

ـ تعزيز المناخ الايجابي دخل المؤسسة من خلال الثقة والتعامل الاخلاقي.

ـ الارتقاء بمستوى الاداء وتعزيز التقدم ولتطور في المؤسسة.

ـ امكانية تقييم مختلف البرامج والسياسات المعتمدة.

ـ تحسين الاتصال.

2- شروط نجاح تقييم الأداء

قصد ضمان نجاح عملية تقييم الاداء في المؤسسة الاقتصادية، تتطلب توفر بعض الشروط الاساسية التي من شأنها الوصول بدرجة التقييم الى مستوى مقبول من الدقة، الذي يساعد على اتخاذ القرارات السليمة في تصحيح الانحرافات وتحديد المسؤوليات وكذا الار تقاء بالنتائج الى المستويات المرغوبة، ومن هذه الشروط ما يلي:[2]

ـ أن يكون الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية واضحا تتحدد فيه دقة المسؤوليات والصلاحيات لكل مدير ومشرف بدون تداخل بينهم.

ـ وضوح وواقعية اهداف الخطة الانتاجية قصد قابليتها للتنفيذ بكل سهولة.

ـ وجود نظام حوافز فعال سواء كانت هذه الحوافز مادية او معنوية، لان غياب مثل هذا النظام يضعف من قوة وجدية القرارات المتخذة بشأن تصحيح المسار في العملية الانتاجية والارتفاع بها الى المستوى المرسوم.

---

(1) مريخي عبد الرزاق، **مرجع سابق**، 2011، ص56.

(2) مجيد الكرخي، **تقويم الاداء باستخدام النسب المالية**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص42.

ـ أن يتوفر للوحدة الاقتصادية نظام فعالا متكاملا للمعلومات والبيانات والتقارير اللازمة لتقييم الاداء، بحيث تكون انسيابية المعلومات سريعة ومنتظمة، تساعد المسؤولين على اختلاف مستوياتهم الادارية من اتخاذ القرار السليم والسريع وفي الوقت المناسب، لتصحيح الاخطاء وتفادي الخسائر في العملية الانتاجية.

المطلب الثالث: أُسس ومراحل تقيـيم الأداء

هناك مجموعة من الاسس ومراحل لعملية تقييم الاداء وهي في مايلي:

1- اسس تقيـيم الأداء

هناك مجموعة من الاسس التي لابد من اعتمادها في تقييم الاداء في لمؤسسات الاقتصادية منها:

1-1- تحديد اهداف المشروع

لكل مؤسسة عددا من الاهداف تسعى الى تحقيقها، لذلك ينبغي اولا تحديد هذه الاهداف ودراستها، قصد التعرف على مدى دقتها و واقعيتها، فالتحديد الدقيق لأهداف المؤسسة الاقتصادية امر مهم، لأنه من الضروري تقسيم أهداف المؤسسة الى عدد من الأهداف الجزئية التي تخص الوحدات ولأقسام الرئيسية في المؤسسة

وقد تعارف الباحثون في مجال تحديد الاهداف على عدد من المجالات وأوجه نشاط المشروع التي يجب أن تحدد الأهداف بالنسبة لها الى ما يلي[1]:

ـ المجال التسويقي.

ـ مجال التجديد والابتكار او زيادة الانتاجية.

ـ القيمة المضافة.

ـ الموارد المالية والمادية الخاصة بالتمويل.

ـ الربحية.

ـ أداء العاملين وتطويرهم.

---

[1] عقيل جاسم، **مرجع سابق**، 1999، ص 194

ـ المسؤولية تجاه المجتمع.

ـ الموازنة بين اهداف قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى.

1-2- تحديد الخطط التفصيلية:

يتمثل هذا الاساس في ضرورة وضع خطط تفصيلية لكل مجال من مجالات النشاط، بحيث تعكس السياسات الخاصة بتحديد الموارد الانتاجية اللازمة وكيفية الحصول عليها من ناحية، ثم تحديد أوجه استخدام تلك الموارد بشكل يحقق اقصى استفادة ممكنة من ناحية اخرى.

وعلى هذا الاساس، فانه لا بد أن تحدد الخطط التفصيلية على ضوء ما يلي:[1]

ـ ضرورة تغطية الأهداف المحددة لجميع أوجه النشاط

ـ ضرورة التناسق بين أهداف الأقسام والفروع

ـ ضرورة مساهمة جميع الافراد في صياغة تلك الاهداف، والذين سوف يساهمون في تنفيذها ضمن حدود مسؤولياتهم.

ـ أن تكون هاته الاهداف قابلة للتكيف مع تغير الظروف.

1-3- تحديد مراكز المسؤولية:

من الاركان الأساسية الهامة لتقييم اداء اي مؤسسة اقتصادية، هو ان تتواجد فيها معالم واضحة ومحددة لتفويض السلطات وتحديد المسؤوليات فيمكن تعريف المسؤولية " الالتزام والتعهد الذي يلتزم به المرؤوس تجاه رئيسه في تنفيذ ما عهد اليه من واجب، وان يقوم ذلك المركز في اتخاذ الوسائل الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط في حدود الموارد والامكانيات المتاحة تحت تصرفه "[2] فعملية تقييم الاداء تتطلب كذلك ايضاح اختصاصات كل مركز المسؤولية ونوع العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض، ومدى تأثير كل مركز على انشطة المراكز الاخرى.

---

[1] كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الاداري**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ،2008، ط1، ص 250.

[2] كاظم جاسم العيساوي، **مرجع سابق**، 2008، ص 253.

ويستمد التحديد الواضح لمركز المسؤولية في اي نشاط اهميته من عاملين هما:

- اجراء تقييم الاداء على الوجه الاكمل يقتضي أداء كل المراكز من المراكز العامة بالمسؤولية الاقتصادية موضوع البحث للحكم على الاداء الداخلي.
- اذا اقتصرت عملية التقييم على دراسة الاداء الاجمالي للمؤسسة، فان التقييم الاداء يشتمل على مدى الاهداف المحددة وكذلك تفسير الانحرافات ، وتحليلها بغرض التعرف على اسبابها والمراكز الادارية المسؤولة عنها.

1-4-تحديد معايير الاداء

تعتبر خطوة تحديد المعايير التي يتم على اساسها تقييم اداء المؤسسة الاقتصادية بأكملها، أو تقييم الأداء على مستوى مراكز المسؤولية فيها، من أهم الجوانب في عملية التقييم، كما أنها اكثر صعوبة في الوقت نفسه ، فهناك عدة معايير تؤخذ بعين الاعتبار عند المفاضلة بينها، ومثل وجوب تحديد ماهية المعايير المختارة، ومن ثم اختيار المعايير المناسبة لدراسة الاداء، وتختلف هذه المعايير من وحدة انتاجية لأخرى حسب طبيعة العملية الانتاجية التي تؤديها.[1]

2- مراحل تقييم أداء

ان عملية تقييم الاداء تمر بعدة مراحل أساسية يمكن اجمالها فيما يلي[2]:

2-1- مرحلة جمع لبيانات والمعلومات الاحصائية:

تتطلب عملية تقييم الاداء توفر البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة مثل: القيمة المضافة، كمية أو قيمة الانتاج، عدد العمال، الأجور وغير ذلك ان جميع هذه المعلومات لا تقتصر على فترة زمنية معينة، ولكن يجب اضافة مع الأخذ بعين الاعتبار المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة للوقوف على طبيعة التطور في لصناعة لكافة مجالات النشاط الاقتصادية.

---

[1] عقيل جاسم عبد الله، **مرجع سابق**، 1999، ص196.

[2] مجيد الكرخي، **مرجع سابق**، 2007، ص03.

2-2- تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الاحصائية:

انه لابد من توفير مستوى من الثقة في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية لاختبار مدى صحتها، يتم بعد ذلك تحليلها والوصول الى نتائج معينة.

2-3- اجراء عملية التقييم:

وذلك باستخدام المعايير المناسبة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية، على ان تشمل عملية التقييم النشاط العام للوحدة، اي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها، بهدف التوصل الى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

2-4- مرحلة الحكم على نتائج وتحديد الانحرافات:

وفي هذه المرحلة يتم تحديد الانحرافات التي تتعلق بمدى اختلاف الوحدات المنتجة عن المواصفات النوعية المحددة، وقد يكون الانحراف ناجما عن انخفاض الكمية المنتجة أو بسبب وجود اختلال في العلاقات الانتاجية بين الاقسام المختلفة في المشروع، مما ينعكس بظهور بعض الاختناقات.

ويمكن أن تمر هاته العملية بالخطرات التالية[1]:

- التعرف على اساليب خطة التنفيذ.
- التعرف على معايير ومقاييس الاداء.
- قياس الاداء الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط.
- تحديد الانحرافات واسبابها والمراكز المسؤولية عنها.
- معالجة تلك الانحرافات.

المبحث الثالث: ماهـــية تقييم الأداء المالي

يعبر الاداء المالي عن الاداء العام للمؤسسة، فهذا الاخير مهما كان جيدا لا يتم الاعتراف به الا اذا تم التحقق من سلامة الاداء المالي، فالمعروف لدى الاطراف المهتمة بحالة المؤسسة، أن اداء المؤسسة في الناحية المالية غالبا ما يعتبر من

---

[1] كاظم جاسم العيساوي، **مرجع سابق**، 2008، ص225.

الاهداف الاستراتيجية المتعلقة بتحقق حياة المؤسسة، وللإحاطة بهذه المعاني نتطرق في هذا المبحث الى ماهية تقييم الاداء المالي والمتمثلة في محاولة تحديد مفهوم تقييم الاداء المالي، ثم تقديم الاهداف المالية للمؤسسة، وأخيرا مصادر معلومات عملية تقييم الاداء المالي.

المطلب الاول: مفهوم تقييم الاداء المالي للمؤسسة

تهتم الاطراف ذات العلاقة بالمؤسسة بالحالة المالية لها، لذا فإنها تسعى الى البحث في طبيعة الموارد المالية لها، وطبيعة استخدامات تلك الموارد، بما يسمح بتوفير معلومات مهمة لها تستغلها في اتخاذ قراراتها، وهذا ما يتم ربطه بتقييم الاداء المالي الذي تقدمه له عدة تعاريف نوضحها كما يلي:

ـ **التعريف الاول:** تقييم الاداء المالي هو " الحكم على نشاط الذي يتعلق بالحصول على الاموال واستخداماتها بشكل فعال بقصد تحقيق الاهداف المالية التي تحددها المؤسسة"[1]

ومن التعريف السابق نلاحظ أن تقييم الاداء المالي يتضمن مجموعة من الجوانب الرئيسية وهي[2]:

ـ تحديد افضل مزيج مرغوب فيه من الاصول اللازمة للمؤسسة ويتضمن ما يلي:

- اقرار حجم ونوع الاستثمار في الاصول.
- تحديد الحجم المناسب من رأس المال ومكوناته.

ـ اختبار افضل مصادر لتمويل تلك الاصول ويتضمن ذلك:

- اتخاذ القرارات المتعلقة بمصادر تمويل قصيرة الاجل
- اتخاذ القرارات الخاصة بمصادر التمويل طويلة الاجل.

---

[1] توفيق محمد عبد المحسن، **اتجاهات حديثة في تقييم والتميز في الاداء**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006، ص42

[2] توفيق محمد عبدالمحسن ، **مرجع سابق**،2006، ص42

- تحديد هيكل التمويل المناسب والذي يتفق مع هيكل الاصول ويجعل التكلفة في اقل مستوى لها .

ـ **التعريف الثاني:** عملية تقييم الاداء اللي هي " استخدام المؤشر ات المالية، والتي يفترض انها تعكس تحقيق الاهداف الاقتصادية للمؤسسة"[1] وبمعنى حرفي يعتبر تقييم الاداء المالي للمؤسسة مقياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا، ومن ثم فهي تكشف عن اهميتها للإدارة وذلك للأسباب التالية[2]:

ـ تحديد مستوى تحقيق الاهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية.

ـ تحديد الاهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.

ـ **التعريف الثالث:** يعرف تقييم الاداء المالي على أنه:" تقديم حكم ذو قيمة على ادارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة، وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات اطرافها المختلفة"[3] ويهدف تقييم الاداء المالي الى الحكم على مستوى الفعالية من خلال قياس الاهداف مقارنة بالنتائج الفعلية المحققة وكذلك الحكم على درجة الكفاءة من خلال معرفة الاهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نقول أن تقييم الاداء المالي يعبر على طرق تحليل الكشوفات المحاسبية للمؤسسة قصد الوقوف على نقاط القوة والضعف فهي الحالة المالية للمؤسسة، وتلك الطرق عملية تقوم على اساس مؤشرات ونسب وفق منهج علمي مدروس.

---

(1) كاظم نزار الركابي، **الادارة الاستراتيجية**،ط1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن، 2004 ، ص 319.

(2) كاظم نزار الركابي، **المرجع السابق**، 2004، ص319.

(3) السعيد فرحات جمعة، **الاداء المالي لمنظمات الاعمال**، دار المريخ للنشر ، الرياض، 2000، ص 38.

المطلب الثاني: الاهداف المالية للمؤسسة

تسعى ادارة المؤسسة الى الملاءمة بين مختلف مصالح واهداف الاطراف المتفاعلة فيها وهي بذلك تضع لنفسها اهدافا تتوافق مع خططها واستراتيجياتها في اطار الوظيفة الكاملة، وتعمل على تحقيقيها، وسنقتصر حديثنا على الاهداف المالية للمؤسسة باعتبارها الاساس لقياس وتقييم الاداء المالي، والتي تتمثل اساسا في التوازن المالي، السيولة واليسر المالي، المردودية، وخلق القيمة.

1- التوازن المالي: "يمثل التوازن في لحظة معينة التوازن بين راس المال الثابت والاموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعير الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات او بصفة عامة بإستخدامات الأموال ومصادرها"[1] لذلك تضع المؤسسة التوازن المالي ضمن الاهداف المالية الاساسية في سبيل ضمان بقاءها واستمراريتها، اضافة الى اهميته في حياة المؤسسة والتي نلخصها في النقاط التالية[2]:

- يسمح بتأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة.
- يضمن سداد الديون ويشكل مانع من خطر العسر المالي.
- يضمن الاستقلالية المالية للمؤسسة اتجاه الغير.
- مجابهة الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة.

2- السيولة واليسر المالي: ينظر الى السيولة بمفهومين، الأول هو المفهوم الكمي والذي ينظر الى السيولة من خلال كمية الاصول الموجودة لدى المؤسسة والتي يمكن تحويلها الى نقد في وقت ما خلال الفترة المالية[3]، غير أن ما يؤخذ على هذا المفهوم عدم اخذه في الحسبان السيولة التي من الممكن الحصول عليها من مصادر اخرى او ما يسمى بالمصادر الخفية مثل الاقتراض، الارباح.....الخ

---

(1) السعيد فرحات جمعة، **مرجع سابق،** 2000،ص247.

(2) **مرجع سابق،** ص 259.

(3) مفلح محمد عقل، **مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي،** دار اجنادين للنشر والتوزيع، السعودية، ط01، 2006، ص ص: 24-25.

أما المفهوم الثاني فهو مفهوم التدفق الذي ينظر الى السيولة على انها كمية الاصول القابلة للتحويل الى نقد خلال فترة معينة مضافا اليها ما يمكن الحصول عليه من مصادر الاخرى للأموال، وعلى العموم ترتبط السيولة بالأنشطة التشغيلية وبالأجل القصير[1].

اما اليسر المالي فهو يرتبط بالحالة المالية الكلية للمؤسسة، ويعني قدرة المؤسسة على مجابهة ديونها الطويلة والمتوسطة الاجل في تواريخ استحقاقاها، اذن فهو يرتبط بالاقتراض الطويل والمتوسط الاجل

3- المردودية والربحية: تعتبر المردودية والربحية مصطلح نسبي، يعبر عن العلاقة النسبية التي تربط برقم الاعمال ي المؤسسة الاقتصادية وتعتبر من الاهداف الاساسية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها، وهي كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في راس المال الاقتصادي، وهذا يعكس المردودية الاقتصادية ورأس المال الخاص يعكس المردودية المالية، وبصفة عامة ينصب اهتماما المؤسسة على المردودية الاقتصادية والمردودية المالية[2].

4- انشاء القيمة: يعتبر انشاء القيمة للمساهمين يعني القدرة المؤسسة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية الاموال المستثمرة حاليا والمردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في شكل استثمارات اخرى ذات مستوى خطر مماثل، فاذا لم يتمكن فرق المسيرين من انشاء القيمة فان المستثمرين يتوجهون الى توظيفات اخرى اكثر مردودية.

5- نمو المؤسسة: يعتبر نمو المؤسسة عاملا اساسيا من عوامل تعظيم قيمتها، ولهذا فان قرارات النمو تتميز بأنها قرارات استراتيجية فالنمو يعتبر وظيفة استراتيجية جد هامة للمؤسسة الاقتصادية، كونه نتيجة لقراراتها الاستراتيجية، سواء تلك التي تهتم

---

[1] مفلح محمد عقل، **مرجع سابق**، 2006، ص 25.

[2] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **مرجع سابق**، 2006، ص 68.

بالعلاقات الخارجية أو بالأهداف البعيدة ومن ثم فان النمو في المؤسسة الاقتصادية يعتبر ظاهرة تعكس مدى نجاح ونجاعة استراتيجياتها المتعلقة بجانب التطور والتوسع، البقاء والاستمرارية، وبذلك يمكن اعتبار النمو وظيفة استراتيجية تشكلها السياسات المحددة لحجم الاستثمارات وسياسات توزيع الارباح وهيكل سياسات التمويل وتحدد نجاحات النمو في انماء الطاقات الكلية المتاحة للمؤسسة.[1]

المطلب الثالث: مصادر معلومات عملية تقييم الاداء المالي

تعتبر عملية جمع المعلومات أول مرحلة من مراحل عملية تقييم الاداء، ويشترط في المعلومات ان تتميز بالمصداقية والموثوقية وأن تكون في الوقت المناسب، ولقد تعددت مصادر المعلومات التي يعتمد عليها تقييم الاداء، وتنقسم هذه المصادر الى مصادر داخلية وأخرى خارجية، عامة وقطاعية وأخرى خاصة بالمؤسسة.

1- المصادر الداخلية: تتمثل هذه المعلومات في مخرجات النظام المحاسبي وهي الميزانية، جدول حسابات النتائج، الملاحق.

1-1- الميزانية المحاسبية: تعرف الميزانية المحاسبية على أنها صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة في زمن معين، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة التي تتمثل في عناصر الاصول(المصادر) وعناصر الخصوم(الاستخدامات).[2]

وتعبر الميزانية عن مجموعة المصادر المالية للمؤسسة(خصومها) وما تملكه المؤسسة من وسائل(اصولها)، وذلك بزمن تاريخي معين، وعادة ما يتم إعداد الميزانية في نهاية الدورة الإستغلالية.[3]

تشمل عناصر الاصول على جميع الموارد التي تمتلكها المؤسسة أو تستأجرها ولها قيمة اقتصادية مستقبلية يمكن قياسها، أما عناصر الخصوم فتشمل على الاموال الخاصة والديون.

---

[1] عادل عشي، **مرجع سابق**، ص 25.

[2] عادل عشي، **مرجع سابق**، ص 26

[3] لسلوس مبارك ،**مرجع سابق**، 2004، ص 17.

1-1-1- عناصر الاصول:

ـ **الاصول:** تمثل الاصول(الموجودات)فهي منافع مستقبلية محتملة وبالتالي هي مملوكة للمؤسسة أو خاضعة لسيطرتها ويمكن التعبير عن هذه الاصول بالوحدات النقدية وأهميتها تأتي في كونها سائلة(نقدية) في بعض بنودها وقابلة للتمويل السريع أو البطيء الى نقدية في المستقبل القريب أو البعيد وأنها تقوم بتحقيق ايرادات مستقبلية للمؤسسة وتعبر الاصول بمجموعها عن استخدامات الاموال وتنقسم الى اصول متداولة واخرى غير متداولة(ثابتة).[1]

1-1-2- الخصوم: أما فيما يخص الخصوم فتوزع الى عدة عناصر ترتب تنازليا حسب درجة استحقاقها من الاموال الخاصة ثم الديون الاطول مدة والاقصر مدة بوجودها في المؤسسة.

كما تعتبر الخصوم منافع اقتصادية تضحي بها المؤسسة، ويوجد بعض هذه الخصوم سريعة الاستحقاق في الاجل القصير، وبعضها بطيئة الاستحقاق في الاجل الطويل.

وتتكون الخصوم من الاموال الخاصة والديون، الاستحقاقات طويلة لأجل.[2]

1-1-3- الميزانية الاقتصادية: تعتبر الميزانية الاقتصادية عن مجموع الاستخدامات الموجهة لدورة الاستغلال(الاستثمارات الصافية والاحتياج في رأس المال العامل، ومصادر تمويل هذه الاستخدامات(الاموال الخاصة والاستدانة الصافية) والشكل يبين الميزانية الاقتصادية.

---

[1] عدنان تايه النعيمي، **الادارة المالية النظرية والتطبيق**، دار الميسرة، الاردن، ص73

[2] بن ربيعة حنيفة، **الواضح في المحاسبة العامة للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، دار هومة، الجزائر، 2002، ص127.

الشكل(3): بنية الميزانية الاقتصادية

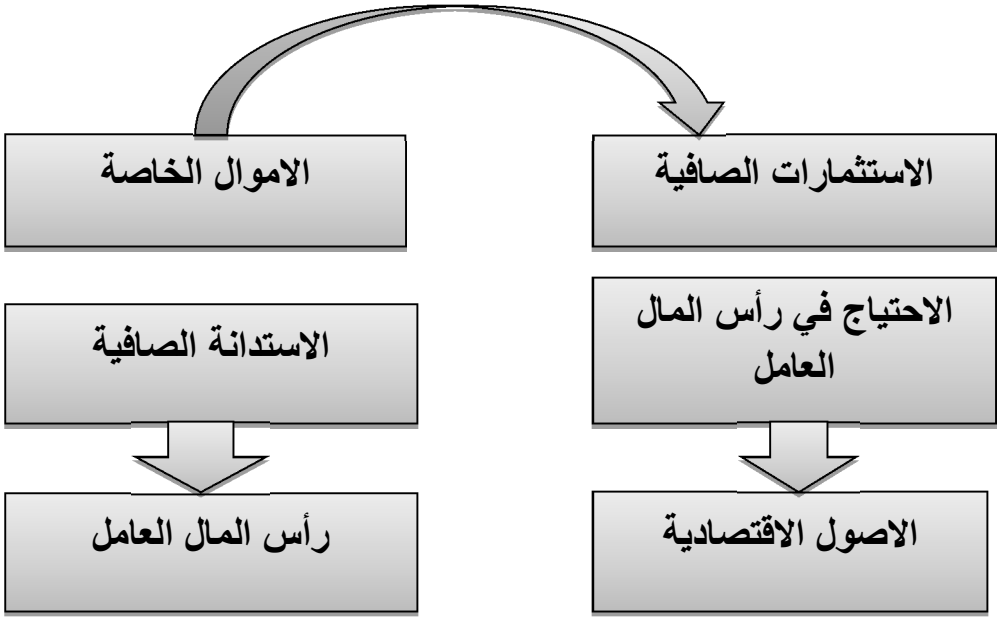

المصدر: الياس بن الساسي، يوسف قريشي، **مرجع سابق**،2006، ص156.

1-2- جدول حسابات النتائج: هو القائمة التي تظهر تفصيلات الايرادات عن مجموع المصروفات خلال الفترة المحاسبية الواحدة بحيث اذا زاد مجموع الايرادات عن مجموع المصروفات فتكون نتيجة المؤسسة الصافية ربحا والعكس تكون النتيجة الصافية خسارة للدورة المحاسبية.[1]

تعبر هذه القائمة عن النتيجة المؤسسة وما تقود اليه من ربح أو خسارة، فهي قائمة فيها جميع ايرادات المؤسسة وما يقابلها من تكاليف والنفقات التي استخدمت لخلق تلك الايرادات خلال فترة زمنية معينة، ويوضح الجدول خمسة مستويات لنتائجه وهي:

ـ **الهامش الاجمالي:** يستخدم الهامش الاجمالي بالمؤسسات التجارية التي يقتصر على شراء وبيع البضائع الجاهزة كما يستخدم كذلك بالمؤسسات التي نشاطها صناعي، وهو الفرق بين مبيعات البضائع والبضاعة المستهلكة[2].

---

[1] عدنان تايه النعيمي، **مرجع سابق**، ص 76.

[2] ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، 1998، ص75.

ـ **القيمة المضافة:** ونقصد بها القيمة التي تم انتاجها بواسطة مختلف عوامل الانتاج فهي تمثل الفرق بين ما تم انتاجه وما تم استهلاكه، وتحسب كذلك كما يلي:

القيمة المضافة = الهامش الاجمالي + انتاج الدورة ـــ (مواد ولوازم + خدمات)

ـ **نتيجة الاستغلال:** وتمثل في الربح الناتج عن نشاط الاستغلال الذي قامت به المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

نتيجة الاستغلال = القيمة المضافة + نواتج مختلفة وتحويل تكاليف الاستغلال – (مصاريف المستخدمين + ضرائب ورسوم + مصاريف مالية + مصاريف مختلفة + مخصصات الاهتلاك والمؤونات)

ـ **نتيجة خارج الاستغلال:** ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

نتيجة الاستغلال = نواتج خارج الاستغلال – مصاريف خارج الاستغلال

ـ **نتيجة الدورة:** وهي نتيجة الجمع الجبري بين نتيجة الاستغلال ونتيجة خارج الاستغلال.

1-3- الملاحق: الملحق هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة بهدف تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول حسابات النتائج بأسلوب أخر وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات:

ـ المعلومات الكمية أو الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج.

ـ المعلومات غير رقمية وتتمثل في التعليقات[1].

[1] ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، 1998، ص ص:75-85

2- المصادر الخارجية

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، ويمكن تصنيفها الى نوعين من المعلومات[1]:

2-1- المعلومات العامة: تتعلق هذه المعلومات بالحالة الاقتصادية حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة زمنية معينة، وسبب اهتماما المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور الاقتصادي، كما تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.

2-2- المعلومات القطاعية: فهذا النوع من المعلومات على العموم تتحصل عليه المؤسسة من احدى الاطراف التالية: تقارير المنظمات الاقتصادية والدولية، النشرات الاقتصادية، المجلات المتخصصة بهدف اجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية، حيث يتم تجميع المعلومات وتحليلها واستخراج نسب قطاعية بناءا عليها يتم اجراء المقارنة.

---

[1] لسلوس مبارك، **مرجع سابق**، 2004، ص 17.

خلاصة الفصل:

يمكن القول أن الأداء هو وسيلة لتقييم عمل المؤسسة من جهة التكاليف والتي تعبر عن الكفاءة عن طريق النسبة بين الوسائل المستخدمة والنتائج المحققة، حيث يقدم لنا الأداء نظام متكامل مدخلاته تتمثل في الفعالية والكفاءة ومخرجاته تتمثل في تحقيق الأهداف، تقييم أداء المؤسسة يتمثل في تقييم أنشطتها على ضوء ما توصلت اليه نتائج في نهاية فترة من الزمن.

كما لا يمكن أن يكون تقييم الأداء المالي جيد إذا لم يحسن المسيرين انتقاء المعايير والمؤشرات التي تعكس أداء المؤسسة

الفصل الثالث

تطبيق مفاهيم واساليب التحليل المالي لتقييم الاداء في المؤسسة

تمهيد:

بعد أن درسنا لمختلف الأدوات المستخدمة في التحليل المالي والى تقييم الاداء التي تساعد المؤسسة في نجاحها و استمراريتها، سنقوم في هذا الفصل بإسقاط مختلف مفاهيم الجانب النظري وذلك بدراسة تطبيقية المؤسسة العمومية الاقتصادية للأقمشة الصناعية الجزائرية تيندال المسيلة التي تعتبر من المؤسسات الرائدة في مجال الأقمشة الصناعية.

وقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث قمنا في المبحث الأول لتقديم عام للمؤسسة العمومية الاقتصادية للأقمشة الصناعية الجزائرية تيندال وذلك بتعريفها من خلال إعطاء لمحة تاريخية عن هذه المؤسسة بالإضافة إلى تقديم هيكلها التنظيمي العام ووظائفه ثم تطرقنا بعد ذلك إلى أعمال هذه المؤسسة خلال عرض تشكيلة وتطورات منتوجات هذه المؤسسة تيندال بالإضافة إلى مهام وأهداف مؤسسة تيندال .

أما المبحث الثاني فسيتم تطبيق مفاهيم واساليب لتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة.

وفي المبحث الثالث فسيتم تحليل التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة تيندال.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

حتى يتم إثراء البحث، ومقارنة واقع الممارسة المحاسبية فيما يخص أعمال نهاية السنة حسب النظام المحاسبي المالي بما تم التطرق إليه سابقا، تم القيام بدراسة ميدانية لمؤسسة عمومية وهي المؤسسة الجزائرية للأقمشة الصناعية " تيندال " بولاية المسيلة.

المطلب الأول: تعريف الشركة

إن فكرة إنشاء مركب الأقمشة الصناعية جاءت كنتيجة للإستراتيجية المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية قصد تنمية الاقتصاد الوطني، وهذا بوضع أساس للصناعة الصلبة عبر خلق استثمارات عمومية ضخمة، تهدف إلى تحرير التكامل الصناعي بين مختلف القطاعات الصناعية والأعوان الاقتصاديين.

وتعود فكرة إنشاء مركب الأقمشة الصناعية تيندال والذي كان تابعا آنذاك إلى مؤسسة انديتاكس INDITEX إلى أوت 1970، إذا تم تسجيله ضمن برنامج خاص أعطيت له أهمية قصوى من وزارة الصناعة والطاقة، وكان التاريخ الفعلي للدخول في العملية الإنتاجية في1980/12/01، حيث تم انجاز هذا المشروع بكل تجهيزات الإنتاج من طرف العديد من الشركات الفرنسية، أما بالنسبة للبناء وتركيب الأجهزة والمعدات فقد قامت به شركة AGHACHE-WILLO، وفي سنة 1982 تم إعادة هيكلة المؤسسة ونتج عن ذلك 07مؤسسات فرعية عبر مختلف ولايات الوطن وهي:

- المؤسسة العمومية للأقمشة الصناعية الجزائرية TINDALبالمسيلة.
- المؤسسة العمومية للأقمشة الصناعية الجزائرية ALFA DITEXبسيدي عيش (بجاية).
- المؤسسة العمومية للأقمشة الصناعية الجزائرية MEDIFAL ببوقاعة (سطيف).
- المؤسسة العمومية للبحوث ببجاية.
- وحدة الخياطة بقسنطينة.

- وحدة الخياطة بسكيكدة.
- وحدة الخياطة بالجزائر العاصمة.

وفي سنة 1988 استقلت وحدة المسيلة وسميت بالمؤسسة العمومية للأقمشة الصناعية تيندال، وأصبحت من أهم المؤسسات الرائدة في صناعة الأقمشة ،حيث أنها تمون القطاع العسكري ب(80%) من إنتاجها، وتقدر الإنتاجية ب5235 طن سنويا أي ما يعادل (15.500.000) متر طولي توجه لقسم التفصيل.

وقدرت تكاليف هذا المشروع بمبلغ 471.165.800 فرنك فرنسي أي ما يعادل 550.690.000 دينار جزائري، وتعتبر مؤسسة تيندال شركة مساهمة SPA قدر رأسمالها الاجتماعي سنة 2011 بمبلغ 1.462.130.000دج.

وتتواجد مؤسسة تيندال في القسم الجنوبي لولاية المسيلة في المنطقة الصناعية، يحدها من الشمال المؤسسة الوطنية للبناء، ومن الجهة الشرقية شركة سوناطراك، ومن جهة الغربية 160 مسكن ومن الجهة الجنوبية تحدها المؤسسة لوطنية للحديد و الصلب.

تتربع مؤسسة تيندال علي مساحة كلية مقدارها 327.422م^2 منها 66260م^2 مغطاة والبقية غير مغطاة.

تحصلت مؤسسة تيندال سنة 2000 على شهادة الايزو9001 على نوعية منتجاتها.

المطلب الثاني: نظام العمل وعدد العمال

1- نظام العمل

تحتوي المؤسسة على ثلاث فروق:

الفريق الأول: يعمل من الساعة الخامسة صباحا إلى الوحدة زوالا.

الفريق الثاني: يعمل من الساعة الواحدة زوالا التاسعة مساءا.

الفريق الثالث: يحتوي علي قسم التفصيل والخياطة وكذا فريق الإدارة والذي يعمل من الثامنة صباحا إلى الرابعة زوالا.

2- عدد العمال

كان يشتغل في المؤسسة قبل انفصالها عن الوحدات الاخرى (1853عامل)، وبعد الإصلاحات الاقتصادية وكذا استقلال المؤسسة أصبح عدد العمال سنة 2011يقدر ب932 عامل منهم 72 عامل متعاقد(57 رجل، و15 امرأة) و860 عامل دائم (802 رجل،58 امرأة) موزعين على كافة مصالح المؤسسة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

تمثل المهمة مؤسسة الرئيسية لمؤسسة تيندال في إنتاج الأقمشة الصناعية، وعليه لابد من توفر برامج إنتاجي يحقق كل سنة وهذا باستعمال وسائل مادية، وبشرية.

من خلال الهيكل التنظيمي الموضح أعلاه يتضح أن المؤسسة تضم عددا كبيرا نوعا ما من المديريات الفرعية، وهذا راجع إلى ضخامة قاعدتها الصناعية، ويمكن شرح الهيكل التنظيمي كالتالي:

3-1- مديرية الإدارة والوسائل

ـ مصلحة المستخدمين: تهتم بشؤون كل العمال و الإداريين.

ـ مصلحة التكوين: تتكفل و تحسين المستوى المهني للعاملين في مختلف الورشات الداخلية للمؤسسة.

ـ مصلحة الخدمات الاجتماعية: تختص بالشؤون الاجتماعية للعمال.

ـ مصلحة الوسائل العامة: تهتم بكل ماله علاقة مع الوسائل المادية للمؤسسة.

ـ مصلحة الإعلام الألى: تعتبر من بين أهم مصالح المؤسسة لأنها تهتم بمعالجة حفظ المعلومات.

3-2- مديرية البحث والتنمية: تضم المصالح التالي

ـ دائرة المراقبة والجودة: ودورها الرقابة على المخرجات لتحديد رتبتها على جميع الأقسام.

ـ دائرة التموين: تهتم بتحضير المزايدات الدولية لتموين المؤسسة بالمواد الأولية مثلا القطن الطبيعي والقطن الصناعي والمواد الكيماوية ومواد التلوين.

ـ دائرة المناهج والوقت: تتكفل بالعملية التسويقية وبيع المنتجات.

3-3- مديرية الإنتاج الأولى: تعتبر القلب الأولى ويتكون من مجموعة من المغازل والمقدر عددها بـ: 29376 مغزل و72ماكنة و الوظيفية الأساسية له تتمثل في غزل القطن بمقدار 2.420.000 طن سنويا.

ـ قسم النسيج: يستخدم الخيوط الناتجة من مرحلة الغزل، وفي هذا القسم المخصص في نسيج الأقمشة مختلفة الألوان والأشكال وتوجد به ماكينات خاصة بالنسيج حيث يبلغ عددها349ماكنة.

3-4- مديرية الإنتاج الثانية: يحتوي على الأقسام التالية:

ـ قسم التكلفة: يخص في هذا القسم صباغة الأقمشة والطلاء والغسل والتبييض والمعالجة الكيماوية للأقمشة المضادة للحريق ونفوذ الماء ومنع التآكل، حيث يوجه قسم كبير من هذا القماش إلي القطاع العسكري.

ـ قسم لخياطة والتفصيل: يتم به تفصيل وخياطة 30% من القماش والمنتوج والمعالج و الباقي يسوق على حاله، حيث يتم تجهيزها على شكل خيم، أغطية سيارات، شاحنات و مضلات وغيرها من المنتجات.

3-5- **مصلحة تسيير المخزون:** يهتم هذا القسم باستقبال المواد والمنتجات وتخزينها سواء داخل المؤسسة أو خارجها وفقا للحجم الأمثل الذي يضمن استمرارية النشاط وتفادي الانقطاعات في المخزون.

3-6- مديرية الصيانة: هي المديرية المسئولة عن ضمان الوضعية الجيدة للمعدات التقنية والآلات و صيانتها من التلف والعطب، وهي التي تشرف على تسيير مخزن قطع الغيار الخاصة بالتجهيزات والآلات والمعدات التي تملكها المؤسسة.

3-7- مديرية المالية والمحاسبة: تشرف على كل مدا خيل ومصاريف المؤسسة حيث تتابع رقم الأعمال وتراقب كل وثائق الشراء والبيع، وتعد الميزانيات السنوية وتعالج ديون المؤسسة و مستحقاتها لدى الغير وتمول كل مشاريع المؤسسة.

3-8- مديرية الشؤون القانونية: تهتم بالأمور القانونية التي تخص المؤسسة كإبرام العقود وحل النزاعات.

3-9- **مديرية الأمن والوقاية:** تهتم بالحرص على سلامة العمال وعلى المؤسسة ككل وأيضا الإشراف على التنظيف الداخلي للورشات التي تحتوي على مواد خطيرة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

تعتمد المؤسسة في تنظيم اقسامها على الهيكل التنظيمي الهر مي والذي هو على الشكل التالي:

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

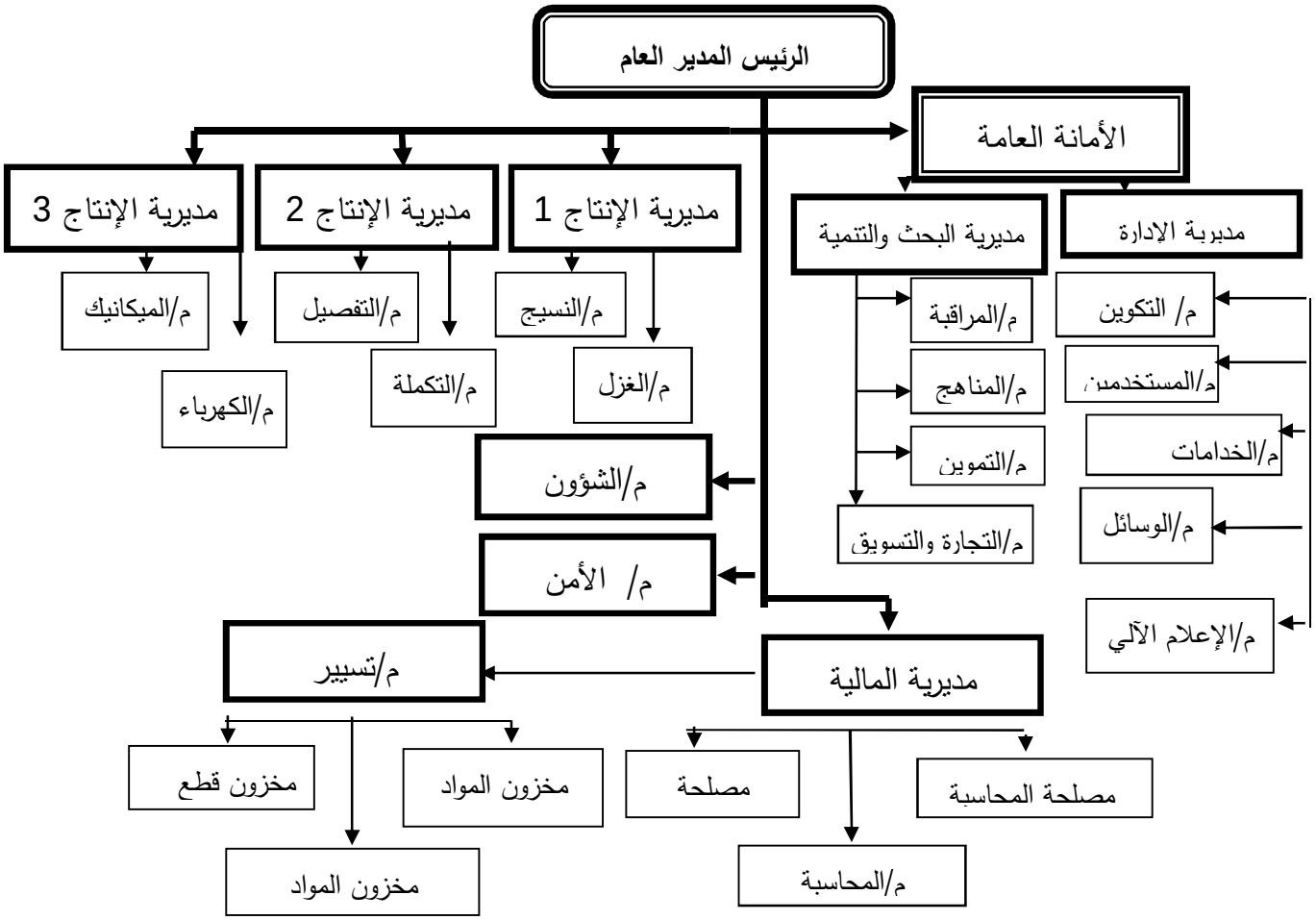

المصدر: مصلحة الإعلام الآلي بالمؤسسة.

المطلب الرابع: أهداف المؤسسة الاقتصادية.

إن النشاط الرئيسي الذي نشأت من أجله المؤسسة هو إنتاج الأقمشة الصناعية، لذلك فهي دائما تسعى من أجل تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها ومنها:

- توفير الكميات المناسبة من المنتجات لتغطية احتياجات السوق المحلية.
- توفير مناصب الشغل وبالتالي المساهمة في تخفيض نسبة البطالة.
- تكوين العمال وتأهيلهم والرفع من مستواهم المهني.
- جلب العملة الصعبة عن طريق التصدير.
- تلبية رغبات المستهلكين على المستوى الوطني، والحرص على النوعية الجيدة للمنتجات.
- توفير الطلبيات في الوقت المناسب.

وقبل إنشاء الشركة كانت الجزائر بحاجة إلى المواد النسيجية باعتبارها مهمة في الاقتصاد الوطني، وقد كانت تلبي احتياجاتها الداخلية عن طريق الاستيراد من الخارج وبالتالي دفع مجموعة من المصاريف والتكاليف بالعملة الصعبة من أجل تلبية طلبات المستهلكين، لذلك قررت الدولة إنشاء مؤسسة مختصة في الأقمشة الصناعية لتلبية مختلف الاحتياجات المحلية من هذه المادة، وعليه أصبحت مؤسسة تيندال تحتل مكانة بارزة في تلبية متطلبات مختلف القطاعات من المادة التي تنتجها، خصوصا القطاع العسكر ي.

المبحث الثاني: تطبيق مفاهيم وأساليب التحليل المالي لتقييم الأداء

تعتبر النسب المالية من أدوات التحليل المالي واسعة الانتشار، وهي أقدم أداة تعرف عليها الفكر المالي المحاسبي المعاصر، في إيجاد العلاقات بين المعلومات والبيانات الاقتصادية التي يتم الحصول عليها من مصادرها المختلفة، وأساس استخدامها قائم على فكرة مفادها أن أي رقم من الأرقام لا يدل على شيء مهم في

حد ذاته ولا يقدم معلومات مفيدة إلا إذا تم مقارنته بغيره من الأرقام، وفي هذا المبحث سيتم شرح النسب المالية لقائمة المركز المالي.

المطلب الأول: الميزانية العمومية وجدول حسابات النتائج

1- الميزانية العمومية

تعتبر الميزانية العمومية من بين الوثائق التي يعتمد عليها التحليل المالي في بداية الدراسة، إذ تعتبر قائمة أو وثيقة يتم استخراجها من دفاتر المؤسسة وهي تعد تصوراً واضحاً للوضعية المالية الخاصة بالمؤسسة لذا سنسلط الضوء في هذا الفرع على الميزانية العمومية للشركة محل الدراسة وهي مؤسسة تيندال.

الجدول رقم(05):يوضح جانب الأصول للميزانيتين: 2012-2013 /12-31-2013.

الاصول	المبلغ الاجمالي	اهتلاكات والمؤونات	صافي المبالغ 2013	صافي المبالغ 2012
اصول غير متداولة				
اصول ثابتة	4676667	2155333	2521334	3456667
اصول غير ثابتة				
اراضي	72247885497	-	72247885497	72247885497
مباني	50746681461	13009463820	37737217641	38942603868
قيم ثابتة مادية اخري	6002041929	2517318852	3484723077	3792949680
قيم ثابتة في شكل امتياز			-	
قيم ثابتة مالية				
سنادات موضوعة موضع معادلة	-		-	-
مساهمات اخري وديون مماثلة ملحقة	10000000	10000000	-	-
سندات اخري مثبتة	-	-	2000000	-
قروض واصول اخري غير جارية	2000000		4022007276	4022007276
ضرائب مؤجلة	4022007276	-	-	4022007276
حسابات الاتصال	-	-		-
مجموع الاصول غير جارية	133035292830	15538938005	117496354825	117496354825
الاصول المتداولة:				
المخزونات والجاري انجازها	56346151600	10293257786	46052893814	46052893814
حسابات الغير				
الزبائن	38904249596	22536808405	16367441191	16367441191
مدينون اخرون	24393654578	6848924807	17544729771	17544729771
ضرائب	34545197635	-	34545197635	34545197635
اصول مالية اخرى				
اصول مالية متداولة اخرى	-	-	-	-
الخزينة	12947034281		12947034281	12947034281
مجموع الاصول الجارية	167136287690	39678990998	127457296692	127457296692
مجموع الاصول	300171580520	55217929003	294249155453	294249155453

من اعداد الطالب اعتماد على المعطيات المحاسبية.انظر ملحق رقم 1

الجدول رقم (06):يوضح جانب الأصول للميزانيتين: 2013-2014 /12-31-2014.

الاصول	المبلغ الاجمالي	اهتلاكات والمؤونات	صافي المبالغ 2014	صافي المبالغ 2014
اصول غير متداولة	4676667	3090666	1586001	2521334
اصول ثابتة				
اصول غير ثابتة	72247885497	-	72247885497	72247885497
اراضي	50748331461	14219342380	36528989081	37737217641
مباني	6592732651	3235114761	3357617890	3484723077
قيم ثابتة مادية اخري	-	-	-	-
قيم ثابتة في شكل امتياز				
قيم ثابتة مالية	-	-	-	-
سنادات موضوعة موضع	10000000	10000000	-	-
معادلة				-
مساهمات اخري وديون مماثلة	-	-	-	-
ملحقة	2000000		2000000	2000000
سندات اخري مثبتة	4022007276	-	4022007276	4022007276
قروض واصول اخري غير	18660502781	-	18660502781	-
جارية				
ضرائب مؤجلة				
حسابات الاتصال				
مجموع الاصول غير جارية	152288136333	17467547807	134820588526	117496354825
الاصول المتداولة:				
المخزونات والجاري انجازها	21051496300	10293257786	10758238514	46052893814
حسابات الغير				
الزبائن	38971233560	22536808405	16434425155	16367441191
مدينون اخرون	27552198724	6848924807	18903273917	17544729771
ضرائب	631405139	-	631405139	34545197635
اصول مالية اخرى				
اصول مالية متداولة اخرى	-	-	-	-
الخزينة	13841953862	-	13841953862	12947034281
مجموع الاصول الجارية	167136287690	39678990998	60569296587	127457296692
مجموع الاصول	300171580520	57146538805	195389885113	294249155453

من اعداد الطالب اعتماد على المعطيات المحاسبية.انظر ملحق رقم 2

الجدول(07): يوضح الميزانية من جانب الخصوم للسنوات 2012-2013-2014

الخصوم	مبالغ 2012	مبالغ2013	مبالغ 2014
رؤوس الاموال الخاصة:			
رأس مال الخاص	100000000	-	-
رأسمال غير مستعان به	-	-	-
احتياطات	-	-	-
فارق اعادة تقييم	-	-	-
فارق معادلة	-	-	-
صافي دخل المجموعة(1)	777324873295	- 54758316523	- 68647689855
رؤوس الاموال خاصة	- 819334349561	43182048930	43182048930
الاخرى	--	30553492484	-
حسابات الاتصال			
حصة شركة مجمدة			
حصة ذوي الاقلية			
المجموع	- 41909476266	18977224891	- 25465640925
الخصوم غير جارية:			
القروض والد يون المالية	10000000	45832124290	45832124290
ضرائب مؤجلة	454322353	456771052	806539413
الديون الاخري غير جارية	-	-	-
المؤونات والمنتجات	20036375458	20153487568	18312601460
المدرجة من الحسابات			
سلفا			
مجموع الخصوم غير جارية	20500697811	66442382910	64951265163
الخصوم الجارية :			
المؤونات والحسابات	125122389568	12355267123	11974116258
الجارية	5119108328	5392802366	769773051
الضرائب	185156712971	141640727960	143160371566
الديون المدينة الاخري	259723041	145264267	
اموال خزينة الخصوم			
مجموع الخصوم الجارية	315657933908	159534043716	155904260875
مجموع الخصوم	294249155453	244953651517	195389885113

من إعداد الطالب اعتماد على المعطيات المحاسبية.أنظر الملحقين 3-4

2- جدول حسابات النتائج

جدول حسابات النتائج هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتمم للميزانية المحاسبية الغرض منه تحليل نتيجة السنة، فإن كانت الميزانية تعطي وضعية المؤسسة في لحظة معينة عادة مع نهاية دورة معينة، فإن جدول حسابات النتائج يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المالية والمتخذة من طرف المؤسسة للوصول إلى القرارات التقويمية، ويبين الجدول مصادر الأموال واستخداماتها، من أين أتت وأين صرفت خلال الدورة، سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

الجدول رقم (08): يمثل جدول حسابات النتائج لشركة تيندال للفترة 2012-2013-2014

البيان	ملاحظة	2012	2013	2014
رقم الاعمال		64752251970	65208442203	80576323990
التغير في المخزون		-4555605877	3364571770	10855993670
الانتاج المثبت		-	-	-
اعانات الاستغلال		-	-	-
انتاج السنة المالية -1-		60196646093	68573013973	91432317660
المشتريات المستهلكة		-42020070066	-45209282534	-55241173407
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الاخرى		-5903897971	-5631452566	-4233270684
استهلاك السنة المالية -2-		-47923968037	-50840735100	-59474444091
القيمة المضافة للاستغلال		12272678056	17732278873	31957873569
اعباء المستخدمين		-41365073136	-46100438231	-48100728584
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة		-1467234589	-986119849	-114902085
الفائض الاجمالي الاستغلال		-30559629669	-29354279207	-17291875371
الايرادات العملياتية الاخرى		1257950929	1563540397	3377892682
الاعباء العملياتية الاخرى		-1702373063	-1799226075	-611407004
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات		-14866459084	-3192478924	-1928609802
الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات		24590991527	1212887890	-1840886108
النتيجة العملياتية		-21279519360	-31569555919	14613113887
الايرادات المالية		172549254	277821933	-
الاعباء المالية		-118602810	-355696635	-39224205
النتيجة المالية		539646444	-77874702	-39224205

النتيجة العادية قبل الضريبة		-21225572916	-31647430621	-14652338092
الضرائب المستحقة على النتيجة العادية الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية		- -	- -	- -
مجموع ايرادات الانشطة العادية		86218137803	71627264193	96651096450
مجموع اعباء الانشطة لعادية		-107443710719	-103274694814	-11303434542
النتيجة الصافية للانشطة العادية		-21225572916	-31647430621	-14652338092
العناصر غير العادية –الايرادات		-	-	-
العناصر غير العادية – الاهباء		-	-	-
النتيجة غير العادية		-	-	-
النتيجة الصافية للسنة المالية		-21225572916	-31647430621	-1465233809

المصدر: من اعداد الطالب عتماد على المعطيات المحاسبية.أنظر الملحقين 5-6

المطلب الثاني: إعداد الميزانية المالية المختصرة.

هي الجدول الذي يظهر لنا جميع المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ الإستحقاقية للخصوم و السيولة للأصول، و يراعى في عملية التقسيم بين عناصر كل مجموعة و تستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل، و ممكن أن نستعمل الميزانية المختصرة بمجموعة من الأشكال، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال محاولة إعطاء صورة عن شركة.

ـ الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة سنة 2013

جدول (9): الميزانية المالية المختصرة لسنة2013

الاصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الاصول الثابتة	117496354825	**47.96**٪	**الاموال الدائمة**	85419607801	**34.88**٪
			الاموال الخاصة	18977224891	7.75٪
الاصول المتداولة	127457296692	**52.04**٪	ديون طويلة	6644282910	27.13٪
قيم الاستغلال	46052893814	18.80٪	ومتوسطة الاجل		
قيم قابلة لتحقيق	68457368597	27.95٪			
قيم جاهزة	12947034281	5.29٪	**الخصوم المتداولة**	159534043716	**65.12**٪
المجموع	244953651517	100٪	المجموع	244953651517	100٪

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على الميزانية المفصلة2013

ـ الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة سنة 2014

جدول(10): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014

الاصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الاصول الثابتة	134820588526	**69**٪	**الاموال الدائمة**	39485624238	**20.21**٪
			الاموال الخاصة	-25465640925	-13.03٪
الاصول المتداولة	60569296587	**31**٪	ديون طويلة	64951265163	33.24٪
قيم الاستغلال	10758238514	6٪	ومتوسطة الاجل		
قيم قابلة لتحقيق	35969104211	18٪			
قيم جاهزة	138419538862	7٪	**الخصوم المتداولة**	155904260875	**79.79**٪
المجموع	195389885113	100٪	المجموع	195389885113	100٪

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على الميزانية المفصلة 2014

من خلال الميزانيتين المختصرتين نلاحظ أن:

- بالنسبة للأصول: نلاحظ أن نسبة الاصول المتداولة اكبر من الاصول الثابتة وهذا مايدل على وحدة صناعة كبيرة

- بالنسبة للخصوم: نلاحظ أنها عاجزة في التحكم في تسييرها المالي، حيث تعتمد على ديون قصيرة الاجل.

المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن والنسب المالية

سنقوم من خلال هذا المطلب بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة وذلك باستعمال مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

1- مؤشرات التوازن المالي

1-1- رأس المال العامل:

وقد اخترنا لهذا التطبيق السنوات الثلاثة المتتالية 2012-2013-2014

1-1-1- من أعلى الميزانية

رأس مال العامل= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

جدول(11): حساب رأس المال العامل من أعلى

السنوات / البيان	2013	2014
الأموال الدائمة (1)	85419607801	39485624238
الأصول الثابتة (2)	(117496354825)	(134820588526)
رأس المال العامل(1-2)	-32076747024	-95334964288

من اعداد الطالب اعتماد على المعطيات المحاسبية.

1-1-2- من أسفل الميزانية

رأس المال العامل= الأصول المتداولة – ديون قصيرة الاجل.

جدول(12): حساب رأس المال العامل من أسفل

البيان / السنوات	2013	2014
الاصول المتداولة (1)	127457296692	60569296587
ديون قصيرة الاجل(2)	(15953404371)	(155904260875)
رأس المال العامل(1-2)	-32076747024	-95334964288

من اعداد الطالب اعتماد على المعطيات المحاسبية.

رأس المال العامل مؤشر أساسيا للتحليل المالي وتقييم الأداء ويعبر عن الهامش أو الفائض من الاموال الدائمة بعد التمويل الأصول الثابتة، اي يطلق عليه هامش الامان ونلاحظ من النتائج المحصلة عليها من الجدول اعلاه أن رأس المال العامل ظل سالبا خلال السنتين: 2013، 2014 وهذا يدل في هذه الحالة تغطي الاموال الدائمة الاصول الثابتة فقط، أما الاصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الاجل، فهذه الوضعية لا تتيح اي ضمان تمويلي في المستقبل.

1-2-احتياج رأس المال العامل

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم قابلة لتحقيق)- (ديون قصيرة الاجل)

جدول(13): حساب رأس المال العامل

البيان السنوات	2013	2014
قيم الاستغلال(1)	46052893814	10758238514
قيم قابلة لتحقيق(2)	68457368597	35969104211
ديون قصيرة الاجل(3)	(159534043716)	(155904260875)
احتياج رأس المال العامل(1+2)-(3)	-45023781305	-109176918150

من اعداد الطالب اعتماد على المعطيات المحاسبية.

يتضح من الجدول اعلاه ان احتياج رأس المال العامل ظل سالب في السنوات:2012، 2013، 2014 مما يعني عدم وجود حاجة التمويل الاضافية الناتجة عن عدم وجود فائض في الاموال الدائمة.

1-3- الخزينة

الخزينة= رأس المال العامل – احتياج رأس المال العامل

جدول(14): حساب الخزينة

البيان / السنوات	2013	2014
رأس المال العامل(1)	-32076747024	-9533494288
احتياج رأس المال العامل(2)	(-45023781305)	(-109176918150)
الخزينة(1-2)	12947034281	-13841953862

من اعداد الطالب اعتماد على المعطيات المحاسبية.

نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة سالبة خلال السنة 2014 وهذا راجع الى أن رأس المال العامل اقل من احتياج رأس المال العامل مما يؤدي عدم توفر مركز مالي للمؤسسة سيولة نقدية وعدم قدرتها في تمويل.

أما في سنة 2013 فالخزينة موجبة وهذا يوفر سيولة نقدية غير مستخدمة في تمويل نشاطهل حيث ر.م.ع > ا.ر.م.ع الا انه يجب على المؤسسة استرجاع الحقوق من أجل تخفيض احتياجات وتسديد الديون.

2- النسب المالية

سنقوم من خلال هذا بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة وذلك باستعمال النسب المالية.

2-j1- نسبة السيولة

تستخدم نسبة السيولة للحكم على مدى توفر السيولة اللازمة للوحدة الواحدة الاقتصادية لسداد التزاماتها المستحقة، كما أن ارتفاع هذه النسبة لا يدل على كفاءة الإدارةالمختصة ،وا ٍنما على العكس فهو يدل على عجز المشروع عن توظيف الأموال في استثمارات جديدة، بدليل وجود فائض في رأس المال العامل تنعكس أثاره سلبا على ربحية المشروع.

جدول(15): يوضح نسب السيولة

نسب السيولة العامة	2013	2014
نسبة السيولة العامة=الاصول المتداولة / الخصوم المتداولة	0.79	0.38
نسبةالسيولةالسريعة=(الاصول المتداولة–قيم الاستغلال) / الخصوم المتداولة	0.51	0.32
نسبة السيولة الجاهزة=قيم جاهزة / الخصوم المتداولة	0.09	0.08

من اعداد الطالب اعتماد على المعطيات المحاسبية.

2-1-1- تحليل نتائج السيولة العامة:

- نسبة السيولة العامة:

من خلال النتائج نلاحظ أن نسبة السيولة العامة لسنة -2013-2014 أقل من1 وهذا يدل على عدم قدرة الأصول المتداولة على تغطية الخصوم المتداولة أي

المؤسسة ليست لها القدرة على مواجهة أخطار سداد إلتزاماتها المتداولة، وبالتالي حاجتها إلى تحويل جزء من الأصول المتداولة إلى سيولة أو الحصول على قروض، ومنه المؤسسة لا تتمتع بسيولة جيدة.

- نسبة السيولة السريعة:

من خلال النتائج نلاحظ أن نسبة السيولة السريعة لسنة 2013 /2014 أقل من (1) وهذا يدل على أن المؤسسة غير قادرة على تغطية الديون وخبرة الأجل عن طريق القيم غير الجاهزة والقيم الجاهزة.

- نسبة السيولة الجاهزة: من خلال النتائج نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة في تناقص من سنة إلى سنة أخرى، لأنه عندما ترتفع هذه النسبة عن 01 يعني تراجع نشاط المؤسسة أو نقص في تحديد الاستثمارات أو فائض في النقديات غير المستقلة.

2-2- نسب النشاط

كما تطرقنا في الجانب النظري أن نسب النشاط تستخدم هذه المجموعة من النسب لقياس قدرة الشركة على تحويل حسابات الميزانية العمومية إلى مبالغ نقدية أو مبيعات. كما تستخدم في الغالب لتقييم أداء الشركات المتعلق بالمركز المالي قصير الأجل، كمؤشر على نشاط الشركة في تاريخ معين أو فترة زمنية معينة، ولعل أكثر نسب النشاط تطبيقا في مجال التحليل المالي هي معدلات الدوران.

ولكن لعدم حصولنا على المعلومات الكافية واللازمة من طرف المؤسسة محل الدراسة فإننا لم نستطع دراسة هذه النسب.

2-3- نسب الربحية: تعتبر نسبة الربحية إحدى المؤشرات الرئيسية التي يستخدمها المستثمرون الحاليون والمتوقعون لأغراض تحديد مسار استثماراتهم باعتبار أن الربحية هي أكثر النسب مصداقية في تحديد قابلية المشروع على تحقيق الأرباح من

الأنشطة التي يمارسها فهي تهدف إلى قياس قدرة المشروع على الكسب ومدى كفاءته في تحقيق الأرباح الصافية من مختلف الأنشطة.

جدول(16): نسب الربحية لسنوات2012-201-2014

البيان السنوات	2013	2014
العائد على الاصول المستثمرة=نتيجة الصافية / مجموع الاصول	-0.10	-0.005
عائد على حقوق الملكية=نتيجة الصافية / حقوق الملكية	-1.67	-0.5
هامش الربح=نتيجة صافية / رقم الاعمال	-0.48	-0.018

من اعداد الطالب اعتماد على المعطيات المحاسبية.

2-3-1- تحليل نتائج نسب الربحية: نلاحظ من جدول سابق ان النسب تظهر سالبة وهذا راجع لتحقيق المؤسسة خسارة في السنوات الثلاثة السابقة وهذا راجع الى ان نتيجة الصافية سالبة.

2-3- **نسبة التمويل:** تعتبر هذه النسبة من اكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للشركة، وتحديد مقدار الديون لكل دينار من مجموع الاصول. هذا الاجراء يعطي فكرة عن حجم المخاطر المحتملة التي تواجهها الشركة من حيث عبء ديونها.

جدول(17): يبين حساب نسب التمويل

البيان السنوات	2013	2014
التمويل الذاتي=الاموال الدائمة / الاصول الثابتة	0.72	0.30

التمويل الخاص=$\frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{الاصول الثابتة}}$	0.16	-0.19
الاستقلالية المالية=$\frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{الخصوم مجموع}}$	0.07	-0.13
سيولةالاجلة=$\frac{\text{قروض طويلة و المتوسطة الاجل}}{\text{الاموال الدائمة}}$	0.77	1.64
التمويل الخارجي=$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الاصول}}$	0.92	1.13

من اعداد الطالب باعتماد على المعطيات المحاسبية.

2-4-1-تحليل نتائج نسب التمويل

ـ **التمويل الذاتي:** هي نسبة ضعيفة لسنوات الثلاثة حيث كانت النسبة اقل من 1، معنى هذا أن رأس المال العامل لا يغطي جميع الاصول

ـ **التمويل الخاص:** تشير النسب في السنوات الثلاث الى عدم قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة بواسطة اموالها الخاصة.

ـ **نسبة الاستقلالية المالية:** يمكن القول أن النسب المتحصل عليها كانت ضعيفة مما يبين لنا أن المؤسسة لا تتمتع نوعا ما بالاستقلالية المالية.

ـ **نسبة السيولة الاجلة:** نلاحظ أن النسبة لسنتين2013-2014 مرتفعة نوعا ما اذ لا تستطيع المؤسسة بتسديد قروضها وتحقيق ارباح مستقبلية تكفي لسداد ديونها

ـ **نسبة التمويل الخارجي:** تعتبر النسب المتحصل عليها في السنة 2014 على عجز المؤسسة في قابلية تسديد ديونها وهذ كون مجموع الديون أكبر من الاصول، وهذا ما يجعلها غير قادرة على الحصول على قروض من البنك وبالتالي نقول أن المؤسسة في وضعية غير مقبولة ، أما في سنة 2013 نقول أن قابلة لتسديد ديونها وهذ كون مجموع الديون اقل من الاصول.

المبحث الثالث: تحليل التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة تيندال

سنتطرق هنا الى التنبؤ بالوضع المالي المستقبلي للمؤسسة من خلال تطبيق نماذج التحليل المالي الحديث نموذج sherred، ونموذج kidda ومن هذه النماذج يمكننا من اعطاء الحكم حول احتمال فشل المؤسسة او نجاحها

المطلب الاول: نموذج Sherrod

يستخدم هذا النموذج لتحقيق هدفين تقييم المخاطر الائتمان والتنبؤ بالفشل المالي وتكون المعادلة بالشكل التالي:

$$Z= 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.10X_6$$

جدول(18): يوضح نموذجSherrod

المؤشرات	السنوات		
	2012	2013	2014
X1=رأس المال العامل/اجمالي الأصول	-8.8	-2.23	-8.30
X2=النقديات/اجمالي الأصول	16.32	0.47	0.64
X3=اجمالي حقوق المساهمين/اجمالي الأصول	-0.50	3.5	-0.46
X4=الأرباح قبل الفوائد والضرائب/اجمالي الأصول	-1.44	-1.45	-1.50
X5= اجمالي الأصول / اجمالي الألتزامات	1.12	1.84	1.50
X6= اجمالي حقوق المساهمين /القيمة الثابتة المادية	-1.10	0.31	-0.40
Z مؤشر الأفلاس	6.22	2.35	-8.52

من اعداد لطالب اعتماد على المعطيات المحاسبية

ومن جدول نموذج Sherrod نلاحظ أن المؤسسة خلال سنة 2012 مؤشر الافلاس ينحصر بين$5 \leq Z \leq 20$ فإن درجة المخاطرة من منحها تكون متوسطة المخاطر، أما في سنة 2013 فمؤشر الافلاس منحصر بين$-5 \leq Z \leq 5$ فإن درجة المخاطر عالية ، اما في سنة 2014 فإن مؤشر الافلاس $Z<-5$ وهنا تكون درجة المخاطرة عالية جدا ومنه نلاحظ ان المؤسسة تعتمد على تمويل خارجي عن طريق قروض متوسطة المخاطرة.

المطلب الثاني: نموذج Kidda

$$Z= 1.042X_1 + 0.42X_2 +0.461X_3 + 0.463X_4 + 0.271X_5$$

جدول(19): يوضح نموذج Kidda

المؤشرات	السنوات		
	2012	2013	2014
X1=صافي الربح /اجمالي الأصول	-0.075	-0.13	-0.007
X2= الاموال الخاصة /اجمالي الألتزامات	-0.060	0.032	-0.054
X3=النقديات/ الخصوم المتداوله	0.08	0.037	0.041
X4= المبيعات/اجمالي الأصول	0.10	0.123	0.191
X5=النقديات/اجمالي الأصول	0.04	0.014	0.020
قيمة مؤشر الأفلاس	0.085	0.076	0.191

من اعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات المحاسبية.

نلاحظ أن نتيجة التقييم لامكانية وقوع الشركة في لفشل المالي في المدى القصير حسب نموذج Kidda اعطى نتيجة موجبة، وبالتالي المؤسسة تكون في أمان أمام خطر وقوعها في الفشل المالي في المدى القريب.

خلاصة الفصل

من الدراسة التي قمت بها على المؤسسة الصناعية للأقمشة تيندال بالمسيلة تعرضنا إلى تحليل الهيكل التنظيمي للمؤسسة الذي تم إعداده اعتمادا على طريقة السلطة الهرمية السلطة الوظيفية وكذلك تطرقنا إلى أهم اقسام هذه المؤسسة التي تعتبر من المؤسسات الرائدة في مجال صناعة الاقمشة.

ومنه لاحظنا من خلال إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة أنه يظهر لنا مكامن الضعف والقوة في المؤسسة اثر عمليات التحليل والمقارنة، حيث تم من خلال الوثائق المالية معرفة السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وتبيان نقاط القوة والضعف فيها ومحاولة طرح حلول وتفسير النسب والارقام المالية.

الخاتمة

الخاتمة العامة

يعتبر تقييم أداء المؤسسة ضروريا، والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة وا ٍتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، ولقد تم اختيار في هذه الدراسة أحد أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء داخل المؤسسة، والتي تخص الجانب المالي ألا وهو التحليل المالي والذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تقييم السياسة المالية المتبعة، وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة وا ٍتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي الأداء الكلي لها، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرارية، ولا يأتى لها ذلك إلا بإعتمادها على أدوات التسيير الحديثة معتمدة على التحليل وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

ولقد تم معالجة في هذا البحث اهمية التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسة من خلال كون التحليل المالي يهدف الى تشخيص السياسة المالية للمؤسسة وتبيان نقاط الضعف والقوة التي تظهر لنا بوضوح إثر عمليات التحليل والمقارنة وتعتبر الخطوة من اهم الخطوات التي يعتمد عليها التحليل المالي وذلك من اجل الاستفادة من القرارات المستقبلية المناسبة.

نتائج اختبار الفرضيات:

- ⇦ لكي يقوم المسير بمهامه في أحسن الظروف لابد من وجود تقنيات تساعده في اتخاذ القرارات وترشيدها ومن بين هذه التقنيات تقنية التحليل المالي.
- ⇦ يعتبر التحليل وسيلة فعالة وأداة لتقييم الأداء لاتخاذ القرارات وترشيدها، لأنه يساعد المسير المالي على تقييم الحالة المالية للمؤسسة والكشف عن سياستها والظروف التي تمر بها المؤسسة.
- ⇦ يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتفاديها ونقاط القوة لتعزيزها وتقويمها.
- ⇦ لا بد للمسير المالي الذي هو متخذ القرار الإلمام الدقيق والشامل لخبايا التحليل المالي، والتحكم في آلياته، وكذلك معرفة أساسيات القرار(الخطوات، الأساليب) مع التحلي بصفات متخذ القرار(الإقناع، الصبر، التحكم والثقة في النفس، القدرة على تحمل المسؤولية) وهذا كله لصالح المؤسسة.

النتائج المستخلصة من الدراسة:

من خلال الدراسة التطبيقية على مؤسسة تيندال استخلصنا بعض النتائج التي يمكن أن نلخصها فيما يلي:

- ⇦ نلاحظ أن القيم الجاهزة أكبر بكثير من قيم الإستغلال مما يبين انتهاج المؤسسة طرق تعتمد على عدم الاحتفاظ بالمخزون.
- ⇦ نلاحظ أن الأصول المتداولة تمثل أكبر نسبة من مجموع الأصول وهذا يدل على الاستثمارات الضخمة التي تمتلكها المؤسسة.
- ⇦ اعتماد المؤسسة على ديون قصيرة الأجل بشكل معتبر وهذا قد يشكل خطرا على المؤسسة.
- ⇦ نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال سنة (2013) وهذا يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة، إلا أنها عرفت نوعا من التدهور وهذا ما يدل على الوضعية المتذبذبة في بعض الأحيان للمؤسسة، ونجد ان الخزينة سالبة خلال سنتي (2012 و 2014) وهذا ما يدل على المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل ويجب على المؤسسة معالجة هذه الوضعية السيئة ان تحصل حقوقها أو أن تعمل على تخفيض من أصولها الثابتة.
- ⇦ نلاحظ أن نسب السيولة غير جيدة وهذا ما يدل على أن المؤسسة لا تحتفظ بسيولة معتبرة.

اقتراحات البحث:

من خلال النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات:

- ⇦ اعتماد الطرق التسييرية الحديثة واتخاذ القرارات باستعمال أفضل التقنيات، والبحث والتطوير وأنظمة المعلومات لتفادي الأخطاء ومعالجتها في الوقت المناسب كحل لمواجهة المنافسة.
- ⇦ الحرص على تقييم ورقابة نشاط المؤسسة بشكل دوري ومنتظم.

⇦ يجب على المؤسسة العمل على تحسين ادائها باستمرار من أجل الحصول على موقع منافس وذلك بتخصيص مواردها والتكيف مع التحولات المتسارعة.

⇦على المؤسسة استعمال أدوات التحليل المالي، المؤشرات والنسب المالية من أجل معرفة الوضعية المالية لمركزها بصورة واضحة.

⇦ عندما تكون الخزينة موجبة يجب على المؤسسة شراء سندات لكي لا تتعرض للتضخم.

⇦ تشكيل مؤونة الأخطاء والتكاليف.

⇦ الزيادة في الأموال الدائمة عن طريق زيادة الأموال الخاصة لتحقيق التوازن المالي.

⇦ توعية وتحسين مستوى الموظفين خاصة على مستوى مديرية الإنتاج والمالية والمحاسبة، وكذا التجارية وهكذا للقيام بوظائف المؤسسة على أحسن وجه.

⇦ كما عليها الاهتمام بالعنصر البشري عن طريق تحفيز الإطارات أو جلب إطارات مؤهلة.

أفاق الدراسة

من خلال دراسة لهذا الموضوع واجهت عوائق في الجانب المالي أثناء القيام بهذه الدراسة حيث صادفت بعض المواضيع التي تحتاج إلى دراسة معمقة والتي من الممكن أن تكون موضوع البحوث والدراسات اللاحقة والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- استخدام ادوات التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي
- التحليل المالي الحديث في المؤسسات المالية
- التحليل المالي في مؤسسات التأمين

المراجع

المراجع

الكتب

باللغة العربية

1- إلياس بن ساسي ،يوسف قريشي ، **التسيير المالي-الادارة المالية:** دروس وتطبيقات، ،دار وائل للنشر ، عمان ،ط1 ،2006.

2- بن ربيعة حنيفة، **الواضح في المحاسبة العامة للمؤسسة،** ديوان المطبوعات الجامعية، دار هومة، الجزائر، 2002.

3- توفيق محمد عبد المحسن، **اتجاهات حديثة في تقييم والتميز في الاداء،** دار الفكر العربي، القاهرة، 2006.

4- حسن لهيبي ،عثمان يخلف ، **التحكم المالي في المؤسسة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر.

5- حمزة محمود الزبيدي ، **التحيل لأغراض تقييم الاداء و التنبؤ بالفشل** ،دار الوراقة للنشر والتوزيع، 2000.

6- خالد الراوي، **التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي** ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن،2000.

7- خلدون إبراهيم شريفات ، **إدارة و تحليل مالي** ، دار وائل للنشر،الاردن، 2001.

8- زياد رمضان، **اساسيات التحليل المالي** ، دار وائل للنشر،الاردن،1989.

9- السعيد فرحات جمعة، **الاداء المالي لمنظمات الاعمال،** دار المريخ للنشر ، الرياض، 2000.

10- شنوف شعيب، **التحليل المالي الحديث طبقا لمعايير الدولية،** دار زهران للنشر، الاردن، 2013.

11- طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية: لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان،** الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ،2006.

12- عايد خطاب ،**التخطيط الاستراتيجي،** دار الفكر العربي ، القاهرة ،مصر ،1989.

13- عدنان تايه النعيمي، **الادارة المالية النظرية والتطبيق،** دار الميسرة، الاردن،

14- عقيل جاسم عبدالله، **مدخل تقييم المشروعات،** ط1 ،دار المحامد للنشر، الاردن، 1999.

15- كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الاداري،** دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ،ط1، 2008.

16- كاظم نزار الركابي، **الادارة الاستراتيجية**،ط1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن، 2004 .

17- مجيد الكرخي، **تقويم الاداء باستخدام النسب المالية،** ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

18- محمد إبراهيم عبد الرحيم ، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي** ،دار النشر والتوزيع ، الاسكندرية 1998.

19- مفلح محمد عقل، **مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي،** دار اجنادين للنشر والتوزيع، السعودية، ط01، 2006،

20- منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر، عمان، ط2، 2005.

21- مؤيد عبد الرحمان ، نور الدين أديب ابو زيد، **التحليل المالي باستخدام الحاسوب** ، دار وائل للنشر ، عمان،2003.

22- ناصر دادي عدوان، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة 2، دار النشر العامة ، الجزائر، 1998 .

23- ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير** ،الجزء الاول، الجزائر، دار المحمدية العامة ،1988.

24- نعيم نمر داوود ، **التحليل المالي** ، دراسة نظرية وتطبيقية ، دار البداية، عمان،ط1 ، 2012.

25- هيثم محمد الزغبي ،**الادارة والتحليل المالي** ، دار الفكر للطبعة والنشر ، ط1، 2000 .

26- وليد ناجي الجبالي ، **التحليل المالي**، الإطار النظري وتطبيقاته العملية، دار حنين مكتبة الفلاح، بيروت، 2007.

27- وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي**، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،2007.

اللغة الفرنسية

1- Pierre Conso ,**la gestion financière de l'entreprise**, 5ème édition, Paris dunod ,1979 .

مذكرات واطروحات

1- باديس بن عتبة، **تحليل الاختلال المالي للمؤسسة من منظور ديناميكي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1996.

2- بن مالك عمار، **النهج الحديث لتحليل المالي الاساسي لتقييم الاداء**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، قسم علو الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة،2010.

3- بومعزة حليمة، **التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، سنة2004.

4- حرزلي ايمان ، **مساهمة التشخيص المالي في تحسين المعلومة المحاسبية** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة، جامعة خيضر، بسكرة ،2013/2012.

5- شوقي قبطان، **دراسة العلاقة بين سياسات تسيير الموارد البشرية واداء المؤسسات الصناعية** ،مذكرة ماجستير في ادارة الاعمال ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة دحلب البليدة ،2006 .

6- صالح جيلح، **اثر القيادة الادارية على اداء العاملين**، مذكرة ماجستير في ادارة الاعمال ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر،2006 .

7- عادل عشي، **تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق ولعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

8-علي عبد الله، **اثر البيئة على اداء المؤسسات العمومية الاقتصادية**، جامعة الجزائر، رسالة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،1999.

9- قدير فوزية، **المورد البشري وتحسين أداء المؤسسة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

10- مريخي عبد الرزاق، **التحليل المالي ودوره في تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ولتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03.

محاضرات ومجالات

1- قشي حبيبة، **محاضرات التحليل المالي**، السنة الثالثة علوم إقتصادية، التحليل المالي،2013.

2- عبد المليك مزهوده، **الاداء بين الكفاءة والفعالية**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الاول، 2001

الملاحق

EATIT MSLILA

EDITION DU:
EXERCICE: **01/01/13 AU 31/13/13**
PERIODE DU: **01/01/13 AU 31/13/13**

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET 2013	NET 2012
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		46 766,67	21 553,33	25 213,34	34 566,67
Immobilisations corporelles					
Terrains		722 478 854,97		722 478 854,97	722 478 854,97
Bâtiments		507 466 814,61	130 094 638,20	377 372 176,41	389 426 038,68
Autres immobilisations corporelles		60 020 419,29	25 173 188,52	34 847 230,77	37 929 496,80
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		100 000,00	100 000,00		
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		20 000,00		20 000,00	869 019,55
Impôts différés actif		40 220 072,76		40 220 072,76	40 220 072,76
comptes de laison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		**1 330 352 928,30**	**155 389 380,05**	**1 174 963 548,25**	**1 190 958 049,43**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		563 461 516,00	102 932 577,86	460 528 938,14	326 855 809,79
Créances et emplois assimilés					
Clients		389 042 495,96	225 368 084,05	163 674 411,91	214 377 349,14
Autres débiteurs		243 936 545,78	68 489 248,07	175 447 297,71	214 720 367,62
Impôts et assimilés		345 451 976,35		345 451 976,35	458 233 377,51
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		129 470 342,81		129 470 342,81	537 346 601,04
TOTAL ACTIF COURANT		**1 671 362 876,90**	**396 789 909,98**	**1 274 572 966,92**	**1 751 533 505,10**
TOTAL GENERAL ACTIF		**3 001 715 805,20**	**552 179 290,03**	**2 449 536 515,17**	**2 942 491 554,53**

ملحق رقم 1

EATIT MSLILA

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET 2014	NET 2013
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou n					
Immobilisations incorporelles		46 766,67	30 906,66	15 860,01	25 213,34
Immobilisations corporelles					
Terrains		722 478 854,97		722 478 854,97	722 478 854,97
Bâtiments		507 483 314,61	142 193 423,80	365 289 890,81	377 372 176,41
Autres immobilisations corporelles		65 927 326,51	32 351 147,61	33 576 178,90	34 847 230,77
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		100 000,00	100 000.00		
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		20 000,00		20 000,00	20 000,00
Impôts différés actif		40 220 072,76		40 220 072,76	40 220 072,76
comptes de laison		186 605 027,81		186 605 027,81	
TOTAL ACTIF NON COURANT		**1 522 881 363,33**	**174 575 478,07**	**1 348 205 885,26**	**1 174 963 548,25**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		210 514 963,00	102 932 577,86	107 582 385,14	460 528 938,14
Créances et emplois assimilés					
Clients		389 712 335,60	225 368 084,05	164 344 251,55	163 674 411,91
Autres débiteurs		257 521 987,24	68 489 248,07	189 032 739,17	175 447 297,71
Impôts et assimilés		6 314 051,39		6 314 051,39	345 451 976,35
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courant					
Trésorerie		138 419 538,62		138 419 538,62	129 470 342,81
TOTAL ACTIF COURANT		**1 002 482 875,85**	**396 789 909,98**	**605 692 965,87**	**1 274 572 966,92**
TOTAL GENERAL ACTIF		**2 525 364 239,18**	**571 465 388,05**	**1 953 898 851,13**	**2 449 536 515,17**

EATIT MSLILA

EDITION DU:
EXERCICE:
PERIODE DU:

N° D'IDENTIFICATION:

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2013	2012
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			1 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-547 583 165,23	7 773 248 732,95
Autres capitaux propores - Report à nouveau		431 820 489,30	-8 193 343 495,61
Comptes de liaison		305 534 924,84	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**189 772 248,91**	**-419 094 762,66**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		458 321 242,90	100 000,00
Impôts (différés et provisionnés)		4 567 710,52	4 543 223,53
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		201 534 875,68	200 363 754,58
TOTAL II		**664 423 829,10**	**205 006 978,11**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		123 552 671,23	1 251 223 895,68
Impôts		53 928 023,66	51 191 083,28
Autres dettes		1 416 407 279,60	1 851 567 129,71
Trésorerie passif		1 452 462,67	2 597 230,41
TOTAL III		**1 595 340 437,16**	**3 156 579 339,08**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**2 449 536 515,17**	**2 942 491 554,53**

EATIT MSLILA

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2014	2013
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-686 476 898,55	-547 583 165,23
Autres capitaux propores - Report à nouveau		431 820 489,30	431 820 489,30
Comptes de liaison			305 534 924,84
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**-254 656 409,25**	**189 772 248,91**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		458 321 242,90	458 321 242,90
Impôts (différés et provisionnés)		8 065 394,13	4 567 710,52
Autres dettes non courantes			
Provisions e. produits constatés d'avance		183 126 014,60	201 534 875,68
TOTAL II		**649 512 651,63**	**664 423 829,10**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		119 741 162,58	123 552 671,23
Impôts		7 697 730,51	53 928 023,66
Autres dettes		1 431 603 715,66	1 416 407 279,60
Trésorerie passif			1 452 462,67
TOTAL III		**1 559 042 608,75**	**1 595 340 437,16**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**1 953 898 851,13**	**2 449 536 515,17**

EATIT MSLILA

N° D'IDENTIFICATION:

EDITION DU:
EXERCICE:
PERIODE DU:

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE'	NOTE	2013	2012
Ventes et produits annexes		652 084 422,03	647 522 519,70
Variation stocks produits finis et en cours		33 645 717,70	-45 556 058,77
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		685 730 139,73	601 966 460,93
Achats consommés		-452 092 825,34	-420 200 700,66
Services extérieurs et autres consommations		-56 314 525,66	-59 038 979,71
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-508 407 351,00	-479 239 680,37
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		177 322 788,73	122 726 780,56
Charges de personnel		-461 004 382,31	-413 650 731,36
Impôts, taxes et versements assimilés		-9 861 198,49	-14 672 345,89
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-293 542 792,07	-305 596 296,69
Autres produits opérationnels		15 635 403,97	12 579 509,29
Autres charges opérationnelles		-17 992 260,75	-17 023 730,63
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-31 924 789,24	-148 664 595,84
Reprise sur pertes de valeur et provisions		12 128 878,90	245 909 915,27
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-315 695 559,19	-212 795 193,60
Produits financiers		2 778 219,33	1 725 492,54
Charges financières		-3 556 966,35	-1 186 028,10
VI- RESULTAT FINANCIER		-778 747,02	539 464,44
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-316 474 306,21	-212 255 729,16
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		716 272 641,93	862 181 378,03
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 032 746 948,14	-1 074 437 107,19
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-316 474 306,21	-212 255 729,16
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-316 474 306,21	-212 255 729,16

EATIT MSLILA

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2014	2013
Ventes et produits annexes		805 763 239,90	652 084 422,03
Variation stocks produits finis et en cours		108 559 936,70	33 645 717,70
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**914 323 176,60**	**685 730 139,73**
Achats consommés		-552 411 734,07	-452 092 825,34
Services extérieurs et autres consommations		-42 332 706,84	-56 314 525,66
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-594 744 440,91**	**-508 407 351,00**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**319 578 735,69**	**177 322 788,73**
Charges de personnel		-481 007 285,84	-461 004 382,31
Impôts, taxes et versements assimilés		-11 490 208,56	-9 861 198,49
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**-172 918 753,71**	**-293 542 792,07**
Autres produits opérationnels		33 778 926,82	15 635 403,97
Autres charges opérationnelles		-6 114 070,04	-17 992 260,75
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-19 286 098,02	-31 924 789,24
Reprise sur pertes de valeur et provisions		18 408 861,08	12 128 878,90
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**-146 131 138,87**	**-315 695 559,19**
Produits financiers			2 778 219,33
Charges financières		-392 242,05	-3 556 966,35
VI-RESULTAT FINANCIER		**-392 242,05**	**-778 747,02**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**-146 523 380,92**	**-316 474 306,21**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**966 510 964,50**	**716 272 641,93**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-1 113 034 345,42**	**-1 032 746 948,14**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-146 523 380,92**	**-316 474 306,21**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-146 523 380,92**	**-316 474 306,21**

ملخص:

لم يعد تقييم الأداء المالي اختياريا بالنسبة للمؤسسات، لكنه أصبح شرطا ضروريا لضمان البقاء والاستمرارية، ذالك لأن نتائجه تساعد على ترشيد مختلف القرارات.

ومن بين الأساليب المتاحة للمؤسسة لتقييم الأداء المالي، نجد التحليل المالي كأسلوب علمي هام يضم مجموعة من الأدوات التي تساعد على تقييم الأداء المالي كما تساعد على استشراف المستقبل المالي للمؤسسة .

ومن خلال دراستنا خلصنا إلى انه للتحليل المالي دور كبير في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال أدواته المختلفة، كما يساعد على استشراف المستقبل المالي للمؤسسة من خلال دور المؤشرات المالية والاقتصادية في بناء نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

الكلمات المفتاح: تقييم الأداء المالي، التحليل المالي، أدوات التحليل المالي، المؤشرات، نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

Résumé:

L évaluation de la performance financière n est pas plus faculatif quant aux des entreprise, mais elle est devenus une condition nécessaire pour que ces entreprises survivent et demeurent opérationnelles, puisque ses résultats aident à rationaliser les différentes décision.

Et parmi les moyen disponibles pour l'entreprise pour évaluer sa performance financière. On trouve l'analyse financière comme une méthode scientifique indispensable qui regroupe une nombre d'instrument qui aide à évaluer la performance financière et à prévoir l avenir financière.

ملخص

Et d après notre étude, on a conclu que l'analyse financière a un rôle important dans l évaluation de la performance financière vue ses différents outils. Et en plus de cela elle aide à prévoir l avenir financière de l entreprise d'après le rôle des indicateur financière et économique dans l' installation des modèles des prédiction de la défaillance financière.

Les mots clé: l évaluation de la performance financière , l'analyse financière ,les instruments financière, les indicateurs, les modèles de prédiction de la défaillance financière.